

## المراجع القانونية

تستعرض البنود أدناه بعض المراجع والنصوص القانونية التي تم ذكرها في لائحة الترشيح والانتخاب والمتعلقة بمتطلبات عضوية مجالس الإدارات في البنوك التي تكون شركات مساهمة عامة مدرجة بالبورصة والتي تم على أساسها إعداد لائحة ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس إدارة بنك الريان. إن هذا الملحق هو لأغراض العلم فقط وتسهيل الرجوع إلى تلك المراجع والنصوص القانونية المذكورة في اللائحة وليس شاملاً ولا يجوز تفسيره على أنه شامل أو أنه يغطي كافة القوانين أو الانظمة أو التعليمات المنطبقة والتي يتعين على أي عضو مجلس إدارة أن يكون على علم ودراية بها. ويتحمل أي مرشح لعضوية مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة للاطلاع على كامل منظومة القوانين والتشريعات ذات الصلة.

النص	رقم المادة	المرجع القانوني
يتولى إدارة البنك مجلس مكون من أحد عشر عضواً، يتم تعيين عضوين (2) منهم ("ممثلين عن جهاز قطر للاستثمار")، من قبل شركة قطر القابضة أو أي كيان أخر يحدده جهاز قطر للاستثمار اتمثيله، ويتم تعيين عضو (1) واحد ("ممثل عن الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية") من قبل الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية، وعضو واحد يمثل شركة برزان القابضة المملوكة من قبل وزارة الدفاع – على ألا يقل عدد الأسهم المملوكة لبرزان عن 7% من رأس مال الشركة – ويتم انتخاب الأعضاء الأخرين من قبل الجمعية العامة العادية بالاقتراع السري وفقاً لأحكام المادة (51) من هذا النظام. ولا يجوز للجهات الممثلة في مجلس الإدارة الدخول في عملية التصويت لأي من الأعضاء المترشحين.	المادة (19)	النظام الأساسي لبنك الريان
يجب أن يكون ثلث أعضاء المجلس بما لا يقل عن ثلاثة أعضاء من الأعضاء المستقلين ذوي الخبرة من غير المساهمين وأن تكون غالبية أعضائه غير متفر غين لإدارة البنك أو يتقاضون أجرا فيه ويجوز تخصيص مقعد من مقاعد المجلس لتمثيل الأقلية وأخر لتمثيل العاملين بالبنك. يعفى أعضاء مجلس الإدارة المستقلون، والأعضاء الممثلون للعاملين بالبنك إذا انطبق الحال، وممثلو جهاز قطر للاستثمار والهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية وشركة برزان القابضة من شرط تملك الأسهم المنصوص عليه في المادة (20) بند (3) من النظام الأساسي.	(00)	
يشترط في عضو المجلس ما يلي:  1. ألا يقل عمره عن واحد وعشرين عاماً وأن يكون متمتعاً بالأهلية الكاملة.  2. ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية، أو في جريمـــة مخلة بالشرف أو الأمانــة، أو في جريمــة مخلة بالشرف أو الأمانــة، أو في جريمــة من الحرائم المشار إليها في المادة (40) من القانون رقم (8) لسنة 2012 بشان الهيئـة ، والمادة (35) ، (355) من قانون الشركات، أو أن يكون ممنوعــاً من مزاولــة أي عمل في المهادة (35) من القانون رقم (8) لسنة 2012 ، أو أن يكون كون منوعــاً من مزاولــة أي عمل في أو أن يكون كد قضي بالقاسه، ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.	المادة (20)	
3. أن يكون مساهماً ، ومالكاً عند انتفائه أو خلال 30 يوماً من تباريخ انتفائه لعدد (9,000,000) تسعة ملايين سهم من أسهم البنك، ويجب إيداعها لدى جهة الإيداع أو في أحد البنوك المعتمدة خلال ستين يوماً من تباريخ بدء العضوية، ويستمر إيداعها مع عدم قابليتها للتداول أو البرهن أو الحجز إلى أن تنتهي مدة العضوية ويُصدق على ميز انية آخر سنة مالية قام فيها العضو بأعماله. وتخصص الأسهم المشبار إليها أعبلاه لضمان حقوق البنك والمساهمين والدائين والغير عن المسؤولية التي تقع على أعضاء المجلس، وإذا لم يقدم العضو الضمان على الوجه المذكور بطلت عضويته. ويلترم المجلس بجميع التعليمات الصدادرة عن مصرف قطر المركزي وهيئة قطر عضويته. ويلترم المجلس بجميع التعليمات الصدادرة عن مصرف قطر المركزي وهيئة قطر		
مصدويه. ويسترم المجلس بجميع المعليات الصنادرة عن مصدر على المرسري وهيب فصر المرسري وهيب فصر المرسري وهيب فصر للمرسوق المالية فيما يتعلق بعضوية المجلس والواجبات والمسؤوليات وغيرها.  4. تقديم إقرار مكتوب يقر فيه بعدم توليه أي منصب يحظر عليه قانونا الجمع بينه وبين عضوية المجلس.  5. استيفاء أي شروط أخرى للعضوية تفرضها التعليمات الصادرة عن مصرف قطر المركزي		
وهيئة قطّر للأسواق المالية أو المنصوص عليها في لائحة ترشيح وانتخاب أعضاء مجلسً الإدارة المستقلين وغير المستقلين المعتمدة من الجمعية العامة وفقاً لأحكام المادة (51) من هذا النظام. ويشترط في عضو المجلس المستقل ما يلي:		
1. ألا يكون هو أو أي من أقاربة من الدرجة الأولى (أب ، أم، زوج/زوجة، أولاد) يملكون بشكل مباشر أو غير مباشر (من خلال الشركات التي يمتلكها مع أقربائه حتى الدرجة الاولى أو يشاركون فيها بحصة مسيطرة) أي من أسهم البنك ومجموعته أو يكونوا من المساهمين الرئيسيين في أي من الشركات الزميلة للبنك؛		
<ul> <li>2. ألا يكون ممثلاً لشخص اعتباري يملك 5% على الأقل من أسهم البنك أو أي شركة من مجموعة البنك؛</li> <li>3. ألا يكون هـ و أو أي مـن أقاربه مـن الدرجة الأولـي (أب ، أم، زوج/زوجة، أولاد) عضـوا فـي مجموعـة أو رابطـة مـن أشـخاص طبيعـ بن أو معنـ وبين يمارسـون معـاً سـيطرة علـي البنـك ومجموعته؛</li> </ul>		
وسمبوط ألا يكون لديمه هو أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى (أب ، أم، زوج/زوجة، أولاد) والشركات التي يمتلكونها أي علاقة تعاقدية أو مصلحة مباشرة أو غير مباشرة مع مجموعة البنك بما في ذلك حصولهم على تسهيلات انتمانية أو تقاضيهم أي راتب أو ميزة مادية من البنك ومجموعته قد تؤثر على قدرته على المجلس من تؤثر على قدرته على اتخاذ القرار باستقلالية (باستثناء ما يتلقاه مقابل عضويته في المجلس من مكافأت وبدلات)؛		
<ul> <li>5. ألا يعمل أو يساهم في مؤسسة تقدم للبنك ومجموعته خدمات استشارية أو مهنية مثل خدمات التدقيق الخارجي والإسناد الخارجي وغيرها من الخدمات سواء بصنفته الشخصية أو من خلال أحد أقاربه من الدرجة الأولى (أب، أم، زوج/زوجة، أولاد)؛</li> <li>6. ألا يكون له أو لأحد أقاربه من الدرجة الأولى أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود</li> </ul>		
والمشاريع والارتباطات التي يجريها البنك ومجموعته أو يكون طرفاً فيها؛ 7. ألا يعمل أو يكون قد سبق له العمل هو أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى (أب، أم، زوج/زوجة، أولاد) لدى البنك ومجموعته خلال السنوات الخمس السابقة؛ 8. ألا تربطه صلة قرابة حتى الدرجة الأولى بأي من أعضاء مجلس الإدارة الأخرين أو الإدارة		
التنفيذية العليا للبنك  9. ألا يكون عضو مجلس إدارة في أي شركة ضمن مجموعة البنك؛ 10. أن يكون لديه مؤهل جامعي وخبرة ملائمة لا تقل عن خمس سنوات في المجالات المالية أو المتخصصة في أعمال البنوك		
11. الا تتعدى فترة عضويته فترتين دوريتين للمجلس 12. استيفاء أي شروط أخرى العضوية تفرضها التعليمات الصادرة عن مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للاسواق المالية أو المنصوص عليها في لائحة ترشيع وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة المستقلين وغير المستقلين المعتمدة من الجمعية العامة وفقاً لأحكام المادة (51) من هذا النظام.		



ALKA7AI		* :
ينتخب أعضاء المجلس لمدة ثلاث سنوات ويجوز إعادة انتخاب العضو أكثر من مرة، غير أن مجلس الإدارة الأول يبقى قائماً بعمله لمدة خمس سنوات. ولا يجوز أن تتعدى فترة العضوية للعضو المستقل فترتين دوريتين للمجلس.	المادة (21)	النظام الأساسي لبنك الريان
يهى دعه بعد عده عمل سوات. و د يجور ال عدى عرف العصوي سعط المساهمين الذين لم يفوزوا بعضوية إذا خلا مقعد عضو مجلس الإدارة شغله من كان حائزاً لأكثر الأصوات من المساهمين الذين لم يفوزوا بعضوية	المادة (27)	
م الإدارة، فإذا قام به مانع شغله من كان يليه في الترتيب، ويكمل العضو الجديد مدة سلفه فقط. وفي حالة عدم	(21) 3332	
وجود من يشغل المقعد الشاغر، يستمر المجلس بالعدد المتبقي من الأعضاء ما لم يقل هذا العدد عن خمسة أعضاء		
أما إذا بلغ عدد المقاعد الشاغرة ربع عدد مقاعد المجلس، أو قل عدد الأعضاء المتبقين عن خمسة أعضاء، وجب		
على المجلس دعوة الجمعية العامة للاجتماع خلال شهرين من تاريخ خلو المقاعد أو انخفاض عدد المتبقي منها عن		
خمسة، لانتخاب من يشغل المقاعد الشاغرة. يعتبر عضو المجلس شاغراً في حال تحقق أي من الحالات التالية:	(00) r.1. 1	
يغبر عصو المجلس ساعرا في كان لحقق اي من الكالات الثالية. 1. في حالة تقديم عضو المجلس استقالته الخطية.	المادة (28)	
1. عي عيم حو المجلس. 2. في حالة وفاة عضو المجلس.		
3. إذا تغيب عضو المجلس - في السنة الواحدة- عن حضور ثلاثة اجتماعات متتالية أو أربعة اجتماعات غير		
متثالية دون تقديم أي عذر جدي يقبله المجلس.		
<ol> <li>في حال تبين أن عضو المجلس لا تتوافر فيه جميع الشروط الواردة في المادة (20) من هذا النظام.</li> </ol>		
<ol> <li>في حالة عدم إفصاح عضو المجلس عن أية مصلحة مباشرة أو غير مباشرة له وفقاً لما هو مبين في المادة (36) من النظام.</li> </ol>		
(00) من القصم. 6. في حالة عزل عضو المجلس من قبل الجمعية العامة وذلك بناءً على طلب مقدم من مساهمين يملكون ما لا		
يقل عن ربع رأس المال، أو بناء على اقتراح المجلس بالأغلبية المطلقة للأسهم الممثلة في الاجتماع، وهنا		
يتوجب على رئيس المجلس خلال عشرة أيام أن يدعو الجمعية العامة إلى الانعقاد وإلا قامت الإدارة بالدعوة		
(信).		
يكون اختيار أعضاء مجلس الإدارة، سواء بالتعبين أو بالانتخاب، وفقاً لقوانين وأنظمة مصرف قطر المركزي	المادة (51)	
وسياسة ترشيح وانتخاب مجلس الإدارة التي يضعها المجلس وتعتمدها الجمعية العامة العادية، ويكون التصويت في الرابع من المارة من أو الأدرية الإرادة من أو الأدرية الإرادة من أو الأدرية المارة		
الجمعية العامة بالطريقة التي يقررها مجلس الإدارة مثل (التصويت برفع الأيدي، أو التصويت الإلكتروني)، على أنه يجب أن يكون التصويت بالاقتراع السري في الحالات التالية:		
الله يجب أن يعول المصويف بالإطراع المعري في الحادث النائية. 1- انتخاب أعضاء المجلس الذي يتم وفق الألية التي تضعها الهيئة.		
2- إذا كان القرار بعزل أحد أو كُل أعضاء المجلس و/أو إقامة دعوى المسؤولية عليهم.		
<ul> <li>إذا طلب ذلك رئيس المجلس أو عدد من مساهميه يمثلون عشر الأصوات الحاضرة في الاجتماع على الأقل.</li> </ul>		
و لا يجوز لأعضاء المجلس الاشتراك في التصويت على قرارات الجمعية العامة المتعلقة بإبراء ذمتهم من المسؤولية.		
وتكون القرارات التي تصدرها الجمعية العامة وفقاً لأحكام قانون الشركات والنظام الأساسي للبنك ملزمة لجميع المساهمين سواء كانوا حاضرين في الاجتماع الذي صدرت فيه أو غائبين، وسواء كانوا موافقين أو مخالفين لها،		
المسامهين شواء خاتوا خاصرين في الإجتماع الذي صدرت فيه أو عابين، وشواء خاتوا موافقين أو مخالفين لها، وعلى المجلس تنفيذها فور صدورها.		
ر على	المادة (54)	
صحيحاً متى وافق عليه المساهمون أو الشركاء الحائزون لنصف رأس المال بعد أن يستبعد منه نصيب من ينظر في	(01)	
أمر عزله من أعضاء هذا المجلس. ولا يجوز إعادة انتخاب الأعضاء المعزولين في المجلس قبل انقضاء خمس		
سنوات من تاريخ صدور القرار الخاص بعزلهم.	(00) - 1 1	
لا يجوز لأي شخص مزاولة أنشطة الأسواق المالية، إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الهيئة، يبين فيه النشاط أو الأنشطة المصرح له بمزاولتها	المادة (29)	القانون رقم (8) لسنة 2012 بشأن
	المادة (33)	هيئة قطر للأسواق المالية
يلازم الاسخاص الخاصيعون لاحكام هذا القانون بالقيام بجميع ما يلزم لمعاونه الهيئة في تحقيق أغر أصبها الرقابية،		
يلتزم الأشخاص الخاضعون لأحكام هذا القانون بالقيام بجميع ما يلزم لمعاونة الهيئة في تحقيق أغراضها الرقابية، وبوجه خاص ما يلي	(00)	
وبوجه خاص ما يلي 1- تمكين ممثلي الهيئة من الاطلاع على أي سجلات أو وثائق أو ملفات أو أشرطة أو أجهزة حاسوب أو أي وسائل	(00)	
وبوجه خاص ما يلي 1- تمكين ممثلي الهيئة من الاطلاع على أي سجلات أو وثانق أو ملفات أو أشرطة أو أجهزة حاسوب أو أي وسائل أخرى لتخزين المعلومات أو معالجتها	(00)	
وبوجه خاص ما يلي 1- تمكين ممثلي الهيئة من الاطلاع على أي سجلات أو وثانق أو ملفات أو أشرطة أو أجهزة حاسوب أو أي وسائل أخرى لتخزين المعلومات أو معالجتها 2- تسهيل مهمة ممثلي الهيئة في أدائهم لأعمالهم	(00)	
وبوجه خاص ما يلي 1- تمكين ممثلي الهيئة من الاطلاع على أي سجلات أو وثانق أو ملفات أو أشرطة أو أجهزة حاسوب أو أي وسائل أخرى لتخزين المعلومات أو معالجتها 2- تسهيل مهمة ممثلي الهيئة في أدائهم لأعمالهم 3- تنرويد الهيئة بنسخ من أي مستندات أو تقارير تطلبها.	, ,	
وبوجه خاص ما يلي 1- تمكين ممثلي الهيئة من الاطلاع على أي سجلات أو وثانق أو ملفات أو أشرطة أو أجهزة حاسوب أو أي وسائل أخرى لتخزين المعلومات أو معالجتها 2- تسهيل مهمة ممثلي الهيئة في أدانهم لأعمالهم	المادة (34)	
وبوجه خاص ما يلي 1- تمكين ممثلي الهيئة من الاطلاع على أي سجلات أو وثائق أو ملفات أو أشرطة أو أجهزة حاسوب أو أي وسائل أخرى لتخزين المعلومات أو معالجتها 2- تسهيل مهمة ممثلي الهيئة في أدائهم لأعمالهم 2- تسهيل مهمة ممثلي الهيئة في أدائهم لأعمالهم 3- تزويد الهيئة بنسخ من أي مستندات أو تقارير تطلبها. لا يجوز لأي شخص أن يتعامل مع السوق في أوراق مالية أو إجراء أي تصرف يتوقف عليه تحديد سعر أو قيمة أوراق مالية، متى كان ذلك التصرف مبنياً على معلومات غير متوفرة للجمهور، أو يُعطى أو من المحتمل أن يُعطى فكرة خاطئة أو مضللة عن الأوراق المالية، أو كان من شأنه أن يُسبب اضطراباً في الأسواق المالية.	المادة (34)	
وبوجه خاص ما يلي المعلومات أو معالجتها أخرى لتخزين المعلومات أو ملفات أو أشرطة أو أجهزة حاسوب أو أي وسائل أخرى لتخزين المعلومات أو معالجتها أخرى لتخزين المعلومات أو معالجتها 2- تسهيل مهمة ممثلي الهيئة في أدائهم لأعمالهم 2- تنويد الهيئة بنسخ من أي مستندات أو تقارير تطلبها. [3- تزويد الهيئة بنسخ من أي مستندات أو تقارير تطلبها. الله يجوز لأي شخص أن يتعامل مع السوق في أوراق مالية أو إجراء أي تصرف يتوقف عليه تحديد سعر أو قيمة أوراق مالية، متى كان ذلك التصرف مبنياً على معلومات غير متوفرة للجمهور، أو يُعطى أو من المحتمل أن يُعطى فكرة خاطئة أو مضللة عن الأوراق المالية، أو كان من شأنه أن يُسبب اضطراباً في الأسواق المالية. في حالة مخالفة أحد الأشخاص لأحكام هذا القانون أو اللوائح أو القرارات الصادرة تنفيذاً له، يجوز للهيئة اتخاذ كل	المادة (34) المادة (35) (خاصة	
وبوجه خاص ما يلي المعلومات أو معالجتها أخرى لتخزين المعلومات أو ملفات أو أشرطة أو أجهزة حاسوب أو أي وسائل أخرى لتخزين المعلومات أو معالجتها 2- تسهيل مهمة ممثلي الهيئة في أدائهم لأعمالهم 2- تسهيل مهمة ممثلي الهيئة في أدائهم لأعمالهم 3- تزويد الهيئة بنسخ من أي مستندات أو تقارير تطلبها. لا يجوز لأي شخص أن يتعامل مع السوق في أوراق مالية أو إجراء أي تصرف يتوقف عليه تحديد سعر أو قيمة أوراق مالية، متى كان ذلك التصرف مبنياً على معلومات غير متوفرة للجمهور، أو يُعطي أو من المحتمل أن يُعطي فكرة خاطئة أو مضللة عن الأوراق المالية، أو كان من شأنه أن يُسبب اضطراباً في الأسواق المالية. في حالة مخالفة أحد الأشخاص لأحكام هذا القانون أو اللوائح أو القرارات الصادرة تنفيذاً له، يجوز للهيئة اتخاذ كل أو بعض الإجراءات الآتية	المادة (34)	
وبوجه خاص ما يلي  1- تمكين ممثلي الهيئة من الاطلاع على أي سجلات أو وثائق أو ملفات أو أشرطة أو أجهزة حاسوب أو أي وسائل أخرى لتخزين المعلومات أو معالجتها  2- تسهيل مهمة ممثلي الهيئة في أدائهم لأعمالهم  3- تزويد الهيئة بنسخ من أي مستندات أو تقارير تطلبها.  4- تزويد الهيئة بنسخ من أي مستندات أو تقارير تطلبها.  4- لا يجوز لأي شخص أن يتعامل مع السوق في أوراق مالية أو إجراء أي تصرف يتوقف عليه تحديد سعر أو قيمة أوراق مالية، متى كان ذلك التصرف مبنياً على معلومات غير متوفرة الجمهور، أو يُعطي أو من المحتمل أن يُعطى فكرة خاطئة أو مضللة عن الأوراق المالية، أو كان من شأنه أن يُسبب اضطراباً في الأسواق المالية.  في حالة مخالفة أحد الأشخاص لأحكام هذا القانون أو اللوائح أو القرارات الصادرة تنفيذاً له، يجوز للهيئة اتخاذ كل أو بعض الإجراءات الآتية	المادة (34) المادة (35) (خاصة	
وبوجه خاص ما يلي المعلومات أو معالجتها أخرى لتخزين المعلومات أو ملفات أو أشرطة أو أجهزة حاسوب أو أي وسائل أخرى لتخزين المعلومات أو معالجتها 2- تسهيل مهمة ممثلي الهيئة في أدائهم لأعمالهم 2- تسهيل مهمة ممثلي الهيئة في أدائهم لأعمالهم 3- تزويد الهيئة بنسخ من أي مستندات أو تقارير تطلبها. لا يجوز لأي شخص أن يتعامل مع السوق في أوراق مالية أو إجراء أي تصرف يتوقف عليه تحديد سعر أو قيمة أوراق مالية، متى كان ذلك التصرف مبنياً على معلومات غير متوفرة للجمهور، أو يُعطي أو من المحتمل أن يُعطي فكرة خاطئة أو مضللة عن الأوراق المالية، أو كان من شأنه أن يُسبب اضطراباً في الأسواق المالية. في حالة مخالفة أحد الأشخاص لأحكام هذا القانون أو اللوائح أو القرارات الصادرة تنفيذاً له، يجوز للهيئة اتخاذ كل أو بعض الإجراءات الآتية	المادة (34) المادة (35) (خاصة	
وبوجه خاص ما يلي  1- تمكين ممثلي الهيئة من الاطلاع على أي سجلات أو وثائق أو ملفات أو أشرطة أو أجهزة حاسوب أو أي وسائل أخرى لتخزين المعلومات أو معالجتها أخرى لتخزين المعلومات أو معالجتها  2- تسهيل مهمة ممثلي الهيئة في أدائهم لأعمالهم  3- تزويد الهيئة بنسخ من أي مستندات أو تقارير تطلبها.  4- يجوز لأي شخص أن يتعامل مع السوق في أوراق مالية أو إجراء أي تصرف يتوقف عليه تحديد سعر أو قيمة أوراق مالية متى كان ذلك التصرف مبنياً على معلومات غير متوفرة للجمهور، أو يُعطي أو من المحتمل أن يُعطي فكرة خاطئة أو مضللة عن الأوراق المالية، أو كان من شأنه أن يُسبب اضطراباً في الأسواق المالية.  في حالة مخالفة أحد الأشخاص لأحكام هذا الفاتون أو اللوائح أو القرارات الصادرة تنفيذاً له، يجوز للهيئة اتخاذ كل أو بعض الإجراءات الآتية  1- إصدار توجيهات بما يجب اتخاذه من إجراءات تصحيحية	المادة (34) المادة (35) (خاصة	
وبوجه خاص ما يلي  1- تمكين ممثلي الهيئة من الاطلاع على أي سجلات أو وثائق أو ملفات أو أشرطة أو أجهزة حاسوب أو أي وسائل أخرى لتخزين المعلومات أو معالجتها  2- تسهيل مهمة ممثلي الهيئة في أدائهم لأعمالهم  3- تنويد الهيئة بنسخ من أي مستندات أو تقارير تطلبها.  4- تزويد الهيئة بنسخ من أي مستندات أو تقارير تطلبها.  4- يجوز لأي شخص أن يتعامل مع السوق في أوراق مالية أو إجراء أي تصرف يتوقف عليه تحديد سعر أو قيمة أوراق مالية، متى كان ذلك التصرف مبنياً على معلومات غير متوفرة الجمهور، أو يُعطى أو من المحتمل أن يُعطى فكرة خلطئة أو محتللة عن الأوراق المالية.  5- أو بعض الأجراءات الأتية  6- بالإخدار توجيهات بما يجب اتخاذه من إجراءات تصحيحية  6- الإندار  7- الإنذار  8- الإندار  8- الإندار  8- المعلم المخاص من التداول لفترة محددة	المادة (34) المادة (35) (خاصة	
وبوجه خاص ما يلي  1- تمكين ممثلي الهيئة من الاطلاع على أي سجلات أو وثائق أو ملفات أو أشرطة أو أجهزة حاسوب أو أي وسائل أخرى لتخزين المعلومات أو معالجتها  2- تسهيل مهمة ممثلي الهيئة في أدائهم لأعمالهم  3- تزويد الهيئة بنسخ من أي مستندات أو تقارير تطلبها.  4- يجوز لاي شخص أن يتعامل مع السوق في أوراق مالية أو إجراء أي تصرف يتوقف عليه تحديد سعر أو قيمة أوراق مالية متى كان ذلك التصرف مبنيا على معلومات غير متوفرة الجمهور، أو يُعطى أو من المحتمل أن يُعطى فكرة خاطئة أو مصالة عن الأوراق المالية.  4- إصدار توجيهات المائية عن الأوراق المالية، أو كان من شأنه أن يُسبب اضطراباً في الأسواق المالية. أو بعض الإجراءات الآتية  4- إصدار توجيهات بما يجب اتخاذه من إجراءات تصحيحية  5- الإنذار  6- الإندار  7- الإنذار  8- الأنذار  8- المنفص من التداول لفترة محددة  8- منع أي شخص من التداول لفترة محددة  8- الوقف عن العمل أو مزاولة المهنة لفترة زمنية محددة لا تجاوز ستة أشهر	المادة (34) المادة (35) (خاصة	
وبوجه خاص ما يلي  1- تمكين ممثلي الهيئة من الاطلاع على أي سجلات أو وثائق أو ملفات أو أشرطة أو أجهزة حاسوب أو أي وسائل أخرى لتخزين المعلومات أو معالجتها  2- تسهيل مهمة ممثلي الهيئة في أدائهم لأعمالهم  3- تزويد الهيئة بنسخ من أي مستندات أو تقارير تطلبها.  لا يجوز لأي شخص أن يتعامل مع السوق في أوراق مالية أو إجراء أي تصرف يتوقف عليه تحديد سعر أو قيمة أوراق مالية، متى كان ذلك التصرف مبنياً على معلومات غير متوفرة الجمهور، أو يُعطى أو من المحتمل أن يُعطى فكرة خاطئة أو ممثللة عن الأوراق المالية، أو كان من شأنه أن يُسبب اضطراباً في الاسواق المالية.  فكرة خاطئة أحد المشخاص لأحكام هذا القاتون أو اللوائح أو القرارات الصادرة تنفيذاً له، يجوز للهيئة اتخاذ كل أو بعض الإجراءات الأثنية  1- إصدار توجيهات بما يجب اتخاذه من إجراءات تصحيحية  2- الإندار  3- اللوم  3- اللوم  4- وضع قيود معينة على أعمال الخدمات المالية التي تزاول من قبل الأشخاص الخاضعين لهذا القانون  3- الوقف عن العمل أو مزاولة المهنة لفترة زمنية محددة لا تجاوز ستة أشهر  4- تولى إدارة السوق لفترة محدودة	المادة (34) المادة (35) (خاصة	
وبوجه خاص ما يلي  1- تمكين ممثلي الهيئة من الاطلاع على أي سجلات أو وثائق أو ملفات أو أشرطة أو أجهزة حاسوب أو أي وسائل أخرى لتخزين المعلومات أو معالجتها  2- تسهيل مهمة ممثلي الهيئة في أدائهم لأعمالهم  3- تزويد الهيئة بنسخ من أي مستندات أو تقارير تطلبها.  4- تزويد الهيئة بنسخ من أي مستندات أو تقارير تطلبها.  4- لاجوز لأي شخص أن يتعامل مع السوق في أوراق مالية أو إجراء أي تصرف يتوقف عليه تحديد سعر أو قيمة أوراق مالية، متى كان ذلك التصرف مبنيا على معلومات غير متوفرة الجمهور، أو يُعطي أو من المحتمل أن يُعطي في حالة مخالفة أحد الأوراق المالية، أو كان من شأنه أن يُسبب اضطراباً في الأسواق المالية.  5- في حالة مخالفة أحد المشخاص لأحكام هذا القانون أو اللوائح أو القرارات الصادرة تنفيذاً له، يجوز الهيئة اتخاذ كل أو بعض الإجراءات الآتية  4- وضع قيود معينة على أعمال الخدمات المالية التي تزاول من قبل الأشخاص الخاضعين لهذا القانون  5- منع أي شخص من التداول لفترة محددة  6- الوقف عن العمل أو مزاولة المهنة لفترة زمنية محددة لا تجاوز سنة أشهر  7- تولي إدارة السوق لفترة محدودة  8- إلغاء المعاملات ذات العلاقة بالمخالفة، وما ترتب عليها من أثار	المادة (34) المادة (35) (خاصة	
وبوجه خاص ما يلي  1- تمكين ممثلي الهيئة من الاطلاع على أي سجلات أو وثائق أو ملفات أو أشرطة أو أجهزة حاسوب أو أي وسائل أخرى لتخزين المعلومات أو معالجتها  2- تسهيل مهمة ممثلي الهيئة في أدائهم لأعمالهم  3- تزويد الهيئة بنسخ من أي مستندات أو تقارير تطلبها.  4- تزويد الهيئة بنسخ من أي مستندات أو تقارير تطلبها.  4- لجبوز لأي شخص أن يتعامل مع السوق في أوراق مالية أو إجراء أي تصرف يتوقف عليه تحديد سعر أو قيمة أوراق مالية، متى كان ذلك التصرف مبنياً على معلومات غير متوفرة الجمهور، أو يُعطى أو من المحتمل أن يُعطى فكرة خاطئة أو مضللة عن الأوراق المالية، أو كان من شأنه أن يُسبب اضطراباً في الأسواق المالية.  5- في حالة مخالفة أحد الأشخاص لأحكام هذا القاتون أو اللوائح أو القرارات الصادرة تنفيذاً له، يجوز للهيئة اتخاذ كل أو بعدار توجيهات بما يجب اتخاذه من إجراءات تصحيحية  4- وضع قيود معينة على أعمال الخدمات المالية التي تزاول من قبل الأشخاص الخاضعين لهذا القانون  5- منع أي شخص من التداول لفترة محددة  6- الوقف عن العمل أو مزاولة المهنة لفترة زمنية محددة لا تجاوز ستة أشهر  7- تولي إدارة السوق لفترة محدودة  8- إلغاء المعاملات ذات العلاقة بالمخالفة، وما ترتب عليها من أثار  9- وقف تداول ورقة مالية لفترة زمنية محددة	المادة (34) المادة (35) (خاصة	
وبوجه خاص ما يلي  1- تمكين ممثلي الهيئة من الاطلاع على أي سجلات أو وثائق أو ملفات أو أشرطة أو أجهزة حاسوب أو أي وسائل أخرى لتخزين المعلومات أو معالجتها  2- تسهيل مهمة ممثلي الهيئة في أدائهم لأعمالهم  3- تزويد الهيئة بنسخ من أي مستندات أو تقارير تطلبها.  4- تزويد الهيئة بنسخ من أي مستندات أو تقارير تطلبها.  4- لاجوز لأي شخص أن يتعامل مع السوق في أوراق مالية أو إجراء أي تصرف يتوقف عليه تحديد سعر أو قيمة أوراق مالية، متى كان ذلك التصرف مبنيا على معلومات غير متوفرة الجمهور، أو يُعطي أو من المحتمل أن يُعطي في حالة مخالفة أحد الأوراق المالية، أو كان من شأنه أن يُسبب اضطراباً في الأسواق المالية.  5- في حالة مخالفة أحد المشخاص لأحكام هذا القانون أو اللوائح أو القرارات الصادرة تنفيذاً له، يجوز الهيئة اتخاذ كل أو بعض الإجراءات الآتية  4- وضع قيود معينة على أعمال الخدمات المالية التي تزاول من قبل الأشخاص الخاضعين لهذا القانون  5- منع أي شخص من التداول لفترة محددة  6- الوقف عن العمل أو مزاولة المهنة لفترة زمنية محددة لا تجاوز سنة أشهر  7- تولي إدارة السوق لفترة محدودة  8- إلغاء المعاملات ذات العلاقة بالمخالفة، وما ترتب عليها من أثار	المادة (34) المادة (35) (خاصة	
وبوجه خاص ما يلي  1- تمكين ممثلي الهيئة من الاطلاع على أي سجلات أو وثائق أو ملفات أو أشرطة أو أجهزة حاسوب أو أي وسائل أخرى لتخزين المعلومات أو معالجتها  2- تسهيل مهمة ممثلي الهيئة في أدائهم لأعمالهم  3- تزويد الهيئة بنسخ من أي مستندات أو تقارير تطلبها.  4- تزويد الهيئة بنسخ من أي مستندات أو تقارير تطلبها.  4- لجبوز لأي شخص أن يتعامل مع السوق في أوراق مالية أو إجراء أي تصرف يتوقف عليه تحديد سعر أو قيمة أوراق مالية، متى كان ذلك التصرف مبنياً على معلومات غير متوفرة الجمهور، أو يُعطى أو من المحتمل أن يُعطى فكرة خاطئة أو مضللة عن الأوراق المالية، أو كان من شأنه أن يُسبب اضطراباً في الأسواق المالية.  5- في حالة مخالفة أحد الأشخاص لأحكام هذا القاتون أو اللوائح أو القرارات الصادرة تنفيذاً له، يجوز للهيئة اتخاذ كل أو بعدار توجيهات بما يجب اتخاذه من إجراءات تصحيحية  4- وضع قيود معينة على أعمال الخدمات المالية التي تزاول من قبل الأشخاص الخاضعين لهذا القانون  5- منع أي شخص من التداول لفترة محددة  6- الوقف عن العمل أو مزاولة المهنة لفترة زمنية محددة لا تجاوز ستة أشهر  7- تولي إدارة السوق لفترة محدودة  8- إلغاء المعاملات ذات العلاقة بالمخالفة، وما ترتب عليها من أثار  9- وقف تداول ورقة مالية لفترة زمنية محددة  9- وقف تداول ورقة مالية لفترة زمنية محددة  9- وقف تداول عراء مالي لا يجاوز مبلغ مقداره (10,000) عشرة الاف ريال يومياً عن المخالفة المستمرة	المادة (34) المادة (35) (خاصة	
وبوجه خاص ما يلي  1- تمكين ممثلي الهيئة من الاطلاع على أي سجلات أو وثانق أو ملفات أو أشرطة أو أجهزة حاسوب أو أي وسائل أخرى لتخزين المعلومات أو معالجتها  2- تسهيل مهمة ممثلي الهيئة في ادائهم لأعمالهم  3- تزويد الهيئة بنسخ من أي مستندات أو تقارير تطلبها.  4- تزويد الهيئة بنسخ من أي مستندات أو تقارير تطلبها.  4- لا يجوز لأي شخص أن يتعامل مع السوق في أوراق مالية أو إجراء أي تصرف يتوقف عليه تحديد سعر أو قيمة أوراق مالية، متى كان ذلك التصرف مبنيا على معلومات غير متوفرة الجمهور، أو يعطي أو من المحتمل أن يُعطي في حالة مخالفة أحد المؤراق المالية، أو كان من شأنه أن يُسبب اضطراباً في الأسواق المالية.  5- في حالة مخالفة أحد المؤراق المالية، أو كان من شأنه أن يُسبب اضطراباً في الأسواق المالية. اتخاذ كل أو بعض الإجراءات الآتية  6- إلانذار  7- الموقب عن العمل أو مز أولة المهنة لفترة زمنية محددة لا تجاوز ستة أشهر  7- تولي إدارة السوق لفترة محدودة  8- إلغاء المعاملات ذات العلاقة بالمخالفة، وما ترتب عليها من أثار  9- وقف تداول ورقة مالية لفترة زمنية محددة  9- أوفف عن المعالم لا يجاوز مبلغ محددة  9- وقف تداول ورقة مالية لفترة زمنية محددة المنتبر ريال يومياً عن المخالفة المستمرة  10- فرض جزاء مالي بما لا يجاوز مبلغ مقداره (10,000) عشرة آلاف ريال يومياً عن المخالفة المستمرة تعويض المتضرر	المادة (34) المادة (35) (خاصة	
وبوجه خاص ما يلي  1- تمكين ممثلي الهيئة من الاطلاع على أي سجلات أو وثانق أو ملفات أو أشرطة أو أجهزة حاسوب أو أي وسائل أخرى لتخزين المعلومات أو معالجتها  2- تسهيل مهمة ممثلي الهيئة في أدائهم لأعمالهم  3- تزويد الهيئة بنسخ من أي مستندات أو تقارير تطلبها.  4- تزويد الهيئة بنسخ من أي مستندات أو تقارير تطلبها.  4- يجوز لأي شخص أن يتعامل مع السوق في أوراق مالية أو إجراء أي تصرف يتوقف عليه تحديد سعر أو قيمة أوراق مالية، متى كان ذلك التصرف مبنيا على معلومات غير متوفرة الجمهور، أو يُعطى أو من المحتمل أن يُعطى في حالة مخالفة أحد الأوراق المالية، أو كان من شأنه أن يُسبب اضطراباً في الأسواق المالية.  5- في حالة مخالفة أحد الأشخاص لأحكام هذا القانون أو اللوائح أو القرارات الصادرة تنفيذاً له، يجوز الهيئة اتخاذ كل أو بعض الإجراءات الآتية  6- إسرائي الإجراءات الآتية  7- المنافق أعدر معينة على أعمال الخدمات المالية التي تزاول من قبل الأشخاص الخاضعين لهذا القانون أو اللوم كو من أو المنافقة أو من أوراق المهنة لفترة زمنية محددة لا تجاوز ستة أشهر أو وقف تداول ورقة مالية لفترة محددة المعاملات ذات العلاقة بالمخالفة، وما ترتب عليها من أثار وقف تداول ورقة مالية لفترة زمنية محددة ووقف تداول ورقة مالية لفترة زمنية محددة ووقف تداول ورقة مالية لفترة زمنية محددة والدين ريال يومياً عن المخالفة المستمرة وقف شخص من مزاولة أي عمل في الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة. وللهيئة إلزام المخالف برد الأموال أو تعويض المتضرر وتنولى الهيئة إبلاغ المخالف بالقرار الصادر بتوقيع الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة. وللهيئة الزار بالوسيلة التي تراها مناسبة تعويض المهنية البلاغة المهناة التي تراها مناسبة وتولى الهيئة إبلاغ المخالف بالقرار الصادر بتوقيع الجزاء، كما يجوز لها نشر القرار بالوسيلة التي تراها مناسبة وتنولى الهيئة الهذاة المهناة القرار الصادر بتوقيع الجزاء، كما يجوز الها نشر القرار بالوسيلة التي تراها مناسبة وتنولى الهيئة الهذاة المهناة المناسبة التي تراها مناسبة وتنولى الهيئة الهذاء المخالف بلاغ المخالف بلاغ المخالف بلاغ المغالف	المادة (34) المادة (35) (خاصة	
وبوجه خاص ما يلي  1- تمكين ممثلي الهيئة من الاطلاع على أي سجلات أو وثائق أو ملفات أو أشرطة أو أجهزة حاسوب أو أي وسائل أخرى لتغزين المعلومات أو معالجتها أخرى لتغزين المعلومات أو معالجتها حديد للهيئة في أدائهم لأعمالهم  2- تسهيل مهمة ممثلي الهيئة في أدائهم لأعمالهم  3- تزويد الهيئة بنسخ من أي مستندات أو تقارير تطلبها.  4- يجوز لأي شخص أن يتعامل مع السوق في أوراق مالية أو إجراء أي تصرف يتوقف عليه تحديد سعر أو قيمة أوراق مالية أو اجراء أي تصرف يتوقف عليه تحديد سعر أو قيمة في خاطئة أو ممثللة عن الأوراق المالية. أو كان من شأنه أن يسبب اضطراباً في الأسواق المالية. أو يعطى الإجراءات الأثية أو بعض الإجراءات الأثية أو كان من شأنه أن يسبب اضطراباً في الأسواق المالية. أو بعض الإجراءات الأثية أو المنابقة التفاون أو اللوائح أو القرارات الصادرة تنفيذاً له، يجوز الهيئة اتخاذ كل أو الإحراءات الأثية أو بعض الإجراءات الأثية أو بعض الإجراءات الأثية أو بعض أي أوراق المالية التي تزاول من قبل الأشخاص الخاضعين لهذا القانون أو اللوائد أو الوائد أو يشخص من التداول لفترة محدودة أو تجاوز ستة أشهر أو مزاولة المهنة لفترة زمنية محددة لا تجاوز ستة أشهر أو أولى وقد مالية لفترة وزمنية محددة أو أو الفرائل يومياً عن المخالفة المستمرة وو وقف تداول ورقة مالية لفترة زمنية مقداره (10,000) عشرة ألاف ريال يومياً عن المخالفة المستمرة المرض جزاء مالي بما لا يجاوز راها الموائد أي عمل في الجهات الخاضعة لوقابة الهيئة. وللهيئة إلزام المخالف برد الأموال أو وتتويلى الهيئة الذرا المخالف بالقرار الصادر بتوقيع الجزاء، كما يجوز للهيئة الزام المخالف التي تراها مناسبة ويجوز للهيئة التصالح مع المخالفين وفقاً للإجراءات والضوابط التي تقررها في هذا الشأن.	المادة (34) المادة (35) (خاصة الفقرة 12 منها)	
وبوجه خاص ما يلي المعلومات أو معالجتها و شائق أو ملفات أو أشرطة أو أجهزة حاسوب أو أي وسائل الخرى لتخزين المعلومات أو معالجتها أخرى لتخزين المعلومات أو معالجتها أخرى لتخزين المعلومات أو معالجها على المهنة منالي الهيئة في أدائهم لأعمالهم و المعلوم المها مهمة ممثلي الهيئة في أدائهم لأعمالهم و المعالم مهمة ممثلي الهيئة في أدائهم لأعمالهم و السوق في أوراق مالية أو إجراء أي تصرف يتوقف عليه تحديد سعر أو قيمة أوراق مالية أو إجراء أي تصرف يتوقف عليه تحديد سعر أو قيمة أوراق مالية أو المالية أوراق مالية أو إجراء أي تصرف يتوقف عليه تحديد المحتمل أن يُعطى فكرة خاطئة أو ممثللة عن الأوراق المالية. أو كان من شأنه أن يُسبب اضطراباً في الأسواق المالية. أو يصدار توجيهات بما يجب اتخاذه من إجراءات تصحيحية أو بعض الإجراءات الأتية و مضلة مخالفة أدم من إجراءات تصحيحية و المعالمة ا	المادة (34) المادة (35) (خاصة	
وبوجه خاص ما يلي  1- تمكين ممثلي الهيئة من الاطلاع على أي سجلات أو وثائق أو ملفات أو أشرطة أو أجهزة حاسوب أو أي وسائل أخرى لتغزين المعلومات أو معالجتها أخرى لتغزين المعلومات أو معالجتها حديد للهيئة في أدائهم لأعمالهم  2- تسهيل مهمة ممثلي الهيئة في أدائهم لأعمالهم  3- تزويد الهيئة بنسخ من أي مستندات أو تقارير تطلبها.  4- يجوز لأي شخص أن يتعامل مع السوق في أوراق مالية أو إجراء أي تصرف يتوقف عليه تحديد سعر أو قيمة أوراق مالية أو اجراء أي تصرف يتوقف عليه تحديد سعر أو قيمة في خاطئة أو ممثللة عن الأوراق المالية. أو كان من شأنه أن يسبب اضطراباً في الأسواق المالية. أو يعطى الإجراءات الأثية أو بعض الإجراءات الأثية أو كان من شأنه أن يسبب اضطراباً في الأسواق المالية. أو بعض الإجراءات الأثية أو المنابقة التفاون أو اللوائح أو القرارات الصادرة تنفيذاً له، يجوز الهيئة اتخاذ كل أو الإحراءات الأثية أو بعض الإجراءات الأثية أو بعض الإجراءات الأثية أو بعض أي أوراق المالية التي تزاول من قبل الأشخاص الخاضعين لهذا القانون أو اللوائد أو الوائد أو يشخص من التداول لفترة محدودة أو تجاوز ستة أشهر أو مزاولة المهنة لفترة زمنية محددة لا تجاوز ستة أشهر أو أولى وقد مالية لفترة وزمنية محددة أو أو الفرائل يومياً عن المخالفة المستمرة وو وقف تداول ورقة مالية لفترة زمنية مقداره (10,000) عشرة ألاف ريال يومياً عن المخالفة المستمرة المرض جزاء مالي بما لا يجاوز راها الموائد أي عمل في الجهات الخاضعة لوقابة الهيئة. وللهيئة إلزام المخالف برد الأموال أو وتتويلى الهيئة الذرا المخالف بالقرار الصادر بتوقيع الجزاء، كما يجوز للهيئة الزام المخالف التي تراها مناسبة ويجوز للهيئة التصالح مع المخالفين وفقاً للإجراءات والضوابط التي تقررها في هذا الشأن.	المادة (34) المادة (35) (خاصة الفقرة 12 منها)	
وبرجه خاص ما يلي  1- تمكين ممثلي الهيئة من الاطلاع على أي سجلات أو وثائق أو ملفات أو أشرطة أو أجهزة حاسوب أو أي وسائل  1- تمكين ممثلي الهيئة من الإطلاع على أي سجلات أو وثائق أو ملفات أو أشرطة أو أجهزة حاسوب أو أي وسائل  2- تسهيل مهمة ممثلي الهيئة في أدائهم لأعمالهم  3- تنرويد الهيئة بنسخ من أي مستندات أو تقارير تطلبها.  4- لا بجوز لاي شخص أن يتعامل مع السوق في أوراق مالية أو إجراء أي تصرف يتوقف عليه تحديد سعر أو قيمة أوراق مالية، متى كان ذلك التصرف مبنيا على معلومات غير متوفرة الجمهور، أو يُعطى أو من المعتمل أن يُعطى فكرة خاطئة أو مضللة عن الأوراق المالية، أو كان من شأنه أن يُسبب اضطراباً في الأسواق المالية.  5- أطنة مخالفة أحد الأشخاص لأحكام هذا القانون أو اللوائح أو القرارات الصادرة تنفيذاً له، يجوز للهيئة اتخاذ كل أو بعض الإجراءات الآتية  6- الإخدام المعالم أو مزاولة المهنة لفترة زمنية محددة لا تجاوز ستة أشهر  7- تولي إدارة السوق لفترة محدودة  8- الخاء المعاملات ذات العلاقة بالمخالفة، وما ترتب عليها من أثار  9- وقف تداول ورقة مالية لفترة زمنية محددة الله عقداره (10,000) عشرة الهيئة. وللهيئة إذا مالي بما لا بجاوز مالي معادة المهنة الي عمل في الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة. وللهيئة إلاغ المخالف بلد وراور (10,000) عشرة الهيئة اليظر المألف بلد القرار المالية التي تراها مناسبة ويجويز الهيئة التمالة التي توامية التي توام المالية التي توفيع الجراءات والضوابط التي تقررها في هذا الشان.  ويجوز للهيئة البلاغ الباجزاءات المالية التي تفرضها الهيئة بموجب أحكام هذا القنائن واللوات والنظم والقرارات الصادرة ويجوز للهيئة التمالة منوات وبالغرامة التي تفرضها التي تورها في هذا الشان.  عن ورورك عقوبة أشد ينص عليها قانون أخر، يُعاقب بالحيس مدة لا تجاوز ثلاث سنوات وبالغرامة التي لا كفل من عقورة أشد ينص عليها قانون أخر، يُعاقب بالحيس مدة لا تجاوز ثلاث سنوات وبالغرامة التين العقوبتين، على من المن المعتون الماله التي العرف المالية التي العقوبتين، المغورين، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من	المادة (34) المادة (35) (خاصة الفقرة 12 منها)	
وبرجه خاص ما يلي  1- تمكين ممثلي الهيئة من الاطلاع على أي سجلات أو وثائق أو ملفات أو أشرطة أو أجهزة حاسوب أو أي وسائل  1- تمكين ممثلي الهيئة بنم من الإطلاع على أي سجلات أو وثائق أو ملفات أو أشرطة أو أجهزة حاسوب أو أي وسائل  2- تسهيل مهمة ممثلي الهيئة في أدائهم لأعمالهم  3- تنبيل مهمة ممثلي الهيئة في أدائهم لأعمالهم  4- يجوز لأي شخص أن يتعامل مع السوق في أوراق مالية أو إجراء أي تصرف يتوقف عليه تحديد سعر أو قيمة أوراق مالية، متى كان ذلك التصرف مبنيا على معلومات غير متوفرة الجمهور، أو يُعطى أو من المحتمل أن يُعطى فكرة خاطئة أو مضللة عن الأوراق المالية، أو كان من شأنه أن يُسبب اضطراباً في الأسواق المالية.  5- أصدار توجيهات بما يجب اتخاذه من إجراءات تصحيحية  6- الإنذار  7- الإنذار  8- الإنذار  7- منع أي شخص من التداول لفترة محددة  6- الوقف عن العمل أو مزاولة المهنة لفترة زمنية محددة لا تجاوز ستة أشهر  7- تولى إدارة السوق لفترة محدودة  8- إلغاء المعاملات ذات العلاقة بالمخالفة، وما ترتب عليها من آثار  9- وقف تداول ورقة مالية لفترة زمنية محددة  11- فرض جزاء مالي لا يجاوز مبلغ مقداره (10,000) عشرة الأن يومياً عن المخالفة المستمرة  12- منع أي شخص من مزاولة أي عمل في الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة. وللهيئة إلزام المخالف برد الأموال أو وحبورت الهيئة النبخ المخالف بلقرار الصادر بتوقيع الجزاء، كما يجوز لها نشر القرار بالوسلة التي تراها مناسبة توجوز للهيئة البذع المخالف بلقرار الصادر بتوقيع الجزاء، كما يجوز لها نشر القرار بالوسلة التي تراها مناسبة ويجوز للهيئة البخراءات المالية التي تفرضا الهيئة بموجب أحكام هذا القانون واللوائح والنظم والقرارات الصادرة ويجوز للهيئة المؤرة والوائح والنظم والقرارات الصادرة ويجوز للهيئة المؤرة والمالين مين العرارة التي توراء ملك مع عدم الإخلال باجزاءات المالية التي تفرضها الهيئة بموجب أحكام هذا الثانون واللوائح والنظم والقرارات الصادرة عن من عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر، يُعاقب الحبس مدة لا تجاوز ثلاث سنوات وبالغرامة التي لا تقل من من المخالف بلا و توامله، تطبيعاً لاحكام هذا القانون واللوائح والقرارات الصادرة كل من من القدائرة المناسة المهادة وعامله أو المكام هذا القانون أدر، يُعاقب المدرد الما مناسبة المناسبة المنا	المادة (34) المادة (35) (خاصة الفقرة 12 منها)	
وبوجه خاص ما يلي  1- تمكين المعلومات أو معالجتها  2- تسهيل مهمة ممثلي الهينية من الإطلاع على أي سجلات أو وثانق أو ملفات أو أشرطة أو أجهزة حاسوب أو أي وسائل أخرى التخزين المعلومات أو معالجتها  3- تسوير المهينة بسنح من أي مستندات أو تقارير تطلبها.  3- تزويد الهينية بسنح من أي مستندات أو تقارير تطلبها.  4- يرز الاي شخص أن يتعلمل مع السوق في أو راق مالية أو إجراء أي تصرف يتوقف عليه تحديد سعر أو قيمة أو راق مالية، متى كان ذلك التصرف مبنياً على معلومات غير متوفرة الجمهور، أو يُعطي أو من المحتمل أن يُعطى على عالم علمات غير متوفرة الجمهور، أو يُعطي أو من المحتمل أن يُعطى على على معلومات غير متوفرة الجمهور، أو يُعطي أو من المحتمل أن يُعطى أو يعالم أو من المحتمل أن يُعطى على عالم اللهة أو مضالة عن الأوراق المالية، أو كان من شأنه أن يُسبب اضطراباً في الأسواق المالية.  5- أحدار أو يجبهات بما يجب اتخاذه من إجراءات تصحيحية  6- المؤلف عن العمل أو مزاولة المهنة لفترة زمنية محددة لا تجاوز سنة أشهر  7- تولي إدارة السوق لفترة محدودة  6- القوم عنو العمل أو مزاولة المهنة لفترة زمنية محددة لا تجاوز سنة أشهر  7- تولي إدارة السوق لفترة محدودة  8- الجاء المعاملات ذات العلاقة بالمخالفة، وما ترتب عليها من أثار  9- وقف تداول ورقة مالية لفترة زمنية محددة  8- الجاء المعاملات ذات العلاقة بالمخالفة، وما ترتب عليها من اثار  11- فرض جزاء مالي لا بجاوز مبلغ مقداره (10,000) عشرة ملايين ريال يومياً عن المخالف المخالف برد الأموال أو وتولى المنتصر وتتولى الهينة المناح على عالم القرار الصادر بتوقيع الجزاء، كما يجوز لها نشر القرار بالوسيلة التي تورضها الهيئة بموجب أحكام هذا القانون واللوات والنظم والقرارات الصادرة ويجوز الهيئة بموجب أحكام هذا القانون واللوات والنظم والقرارات الصادرة على معلى أعكام هذا القانون واللوات والمائلة التي كو عمله والتمائل به بحكم عمله أو تعامله، تطبيعاً كحكم هذا القانون واللوات المالية بناءً على معلومات غير معلنة، علم بها بحكم عمله	المادة (34) المادة (35) (خاصة الفقرة 12 منها)	
وبوجه خاص ما يلي  1- تمكين ممثلي الهيئة من الإطلاع على أي سجلات أو وثائق أو ملفات أو أشرطة أو أجهزة حاسوب أو أي وسائل أخرى لتنزين المعلومات أو معالجتها  2- تسهيل مهمة ممثلي الهيئة في أدائهم لإعمالهم  3- تزويد الهيئة بنسخ من أي مستئدات أو تقارير تطلبها.  4- تزويد الهيئة بنسخ من أي مستئدات أو تقارير تطلبها.  4- لا يجزز لاي شخص أن يتعامل مع السوق في أوراق مالية أو إجراء أي تصرف يتوقف عليه تحديد سعر أو قيمة أوراق مالية، متى كان ذلك التصرف مبنياً على معلومات غير متوفرة الجمهور، أو يُعطي أو من المحتمل أن يُعطى فكرة خاطنة أو مضللة عن الأوراق المالية، أو كان من شأنه أن يُسبب اضطراباً في الأسواق المالية.  5- قلم حالمة مخالفة أحد الأشخاص لأحكام هذا القانون أو اللوائح أو القرارات الصادرة تنفيذاً له، يجوز اللهيئة اتخاذ كل و بعدن الإجراءات الآتية  6- إسعاد توجيهات بما يجب اتخاذه من إجراءات تصحيحية  7- وصلع قيود معينة على أعمال الخدمات المالية التي تزاول من قبل الأشخاص الخاضعين لهذا القانون أو اللوائح و منع أي شخص من التداول لفترة محددة  8- المؤقف عن العمل أو مز إولة المهنة لفترة زمنية محددة لا تجاوز ستة أشهر أورض جزاء مالي لا يجاوز مبنية محددة أورش مالين يومياً عن المخالفة المستمرة و وقف تداول ورقة مالية لفترة زمنية محددة أورش محددة الموسخ براء مالي لا يجاوز مبنية محددة الموسخ المؤلفة المستمرة وتتوليض المؤلفة المعالمات ذات العلاقة بالمخالفة بولاغ المخالف بالجراءات الخاضعة لرقابة الهيئة. والهيئة الزمام المخالف بالقرار الصادر بتوقيع الجزاء، كما يجوز لها نشر القرار بالوسيلة التي تراها مناسبة ويجوز للهيئة المضالح مع المخالفين وقفًا للإجراءات والضوابط التي تقررها في هذا الشان. ويجوز للهيئة التصالح مع المخالفين وقفًا للإجراءات والضوابط التي تقررها في هذا الشان. وبالغرامة التي لا تقل معلومات غير معاشة، علم يها يحكم عمله المورق وبالغرامة التي لا تقل عمله المؤلوب المخلف بولكم عمله المؤلوب المعلومات على معادوات غير معاشة، علم يها يحكم عمله المؤلوب القورات العمالة في الأسواق المالية التعلم على الأسواق المالية التعاملات في الأسواق المالية قورة المالة في الأسواق المالية التعاملات في الأسواق المالية التعاملات على المؤلوب المؤل	المادة (34) المادة (35) (خاصة الفقرة 12 منها)	
وبوجه خاص ما يلي  1- تمكين ممثلي الهيئة من الإطلاع على أي سجلات أو وثانق أو ملفات أو أشرطة أو أجهزة حاسوب أو أي وسائل أخرى التخزين المعلومات أو معالجتها  2- تسهيل مهمة ممثلي الهيئة في أدائهم لأعمالهم  3- ترويد الهيئة بلسخ من أي مستندات أو تقارير تطلبها.  4- يجرز لأي شخص أن يتعامل مع السوق في أوراق مالية أو إجراء أي تصرف يتوقف عليه تحديد سعر أو قيمة أوراق مالية، متى كان ذلك التصرف مبنيا على معلومات غير متوفرة المجمهور، أو يُعطى أو من المحتمل أن يُعطى يكرة خاطئة أو مضللة عن الأوراق المالية، أو كان من شأته أن يُسبب اضطراباً في الاسواق المالية.  5- في حالة مخالفة أحد الأشخاص لأحكام هذا القانون أو اللوائح أو القرارات الصادرة تنفيذاً له، يجوز للهيئة اتخاذ كل أو بعض الإجراءات الأثبية  6- الإخراء الموق لفترة معينة على أعمال الخدمات المالية التي تزاول من قبل الأشخاص الخاضعين لهذا القانون أو اللوائح أو أو أو أو أو أو أو أو أو ألم المؤلفة القانون أو	المادة (34) المادة (35) (خاصة الفقرة 12 منها)	
المناس الميلان مناس الهيئة من الاطلاع على أي سجلات أو وثائق أو ملفات أو اشرطة أو أجهزة حاسوب أو أي وسائل أخرى التخزين المعلومات أو معالجتها أو سجلات أو وثائق أو ملفات أو اشرطة أو أجهزة حاسوب أو أي وسائل أخرى التخزين المعلومات أو معالجتها (3- تشييل مهمة مثماً لي بهنئية في أدانهم لأعمالهم (5- ترويد الهيئة بنسخ من أي مستثنات أو تقارير تطلبها. (8- ترويد الهيئة بنسخ من أي مستثنات أو تقارير تطلبها. لا يجوز لأي شخص أن يتعامل مع السوق في أو راق مالية أو إجراء أي تصرف يتوقف عليه تحديد سعر أو قيمة أو راق مالية، متى كان ذلك التصرف مبنيا على معلومات غير متوفرة المجهور، أو يعطى أو من المحتمل أن يعطى في متالغة من المراقبة، أو كان من شأنه أن يُسبب اضطراباً في الأسواق المالية. أو كان من شأنه أن يُسبب اضطراباً في الأسواق المالية. أو كان من شأنه أن يُسبب اضطراباً في الأسواق المالية. أو المراقبة أو يعدن الإجراءات الآتية أو بعض الإجراءات الآتية أو المواقبة أو المواقبة أنه أن إجراءات تصحيحية أو بعض قيود معينة على أعمال المخدمات المالية التي تزاول من قبل الأشخاص المخاضعين لهذا القانون أو الواقف عن العمل أو مزاولة المهنة لفترة زمنية محددة لا تجاوز ستة أشهر أو مناه لفترة زمنية محددة أو أي الجاهة بالمخالفة، وما ترتب عليها من أثار أو رق قد تداول ورقة مالية لفترة زمنية محددة أو أو المون يوبل يومياً عن المخالفة المستمرة أو وقف تداول ورقة مالية لفترة زمنية محددة أو المحاملات ذات المحالة المي بما لا يجاوز مناه مالية مناز أو المحاملة المناسبة ووقف تداول الهيئة المراكز المحاملة التي براكز المحاملة المناسبة ومن عنوبة ألم المخالف بالقرار الصدر بتوقيع الجزاءات المضابة التي تراما مناسبة ويوجوز للهيئة التصال به بحكم عمله أو تعامله، تطبيعاً لأحكام هذا القانون والموات والمخلوم مالك والمحدى هائين المقوبتين، عن ما المناسة بناء على معلومات غير معلنة، علم بها بحكم عمله أو بباحدى هائين المقوبتين، على معام المناسة بقصد التأثير على التعاملات في الأسوق المالوق المالية بناء على معلومات أو أصدر تصريحة، بقصد التأثير على التعاملات في الأسوق المالية بنات على معلومات أو أصدر المراكز المالية المالية بنات على معلومات أو أصدر تصريحة، بقصد التأثير على التعاملات في الأسوق المالية بصدر عمليات المعارب المنعال النقها المالية المحاد على التعاملات في الأسوق المالية المالي	المادة (34) المادة (35) (خاصة الفقرة 12 منها)	
المنافعة المنافعة من الاطلاع على أي سجلات أو وثانق أو ملفات أو اشرطة أو أجهزة حاسوب أو أي وسائل أحرى لتخزين المعلومات أو معالجتها أحرى لتخزين المعلومات أو معالجتها أحرى لتخزين المعلومات أو معالجتها أحرى التخزين المعلومات أو معالجتها أحرى و كانسيل مهمة معثلي الهيئة في أدانهم لأعمالهم السوق في أوراق مالية أو إجراء أي تصرف يتوقف عليه تحديد سعر أو قيمة أوراق مالية أو إجراء أي تصرف يتوقف عليه تحديد سعر أو قيمة أوراق مالية أو كان من شأنه أن يُسبب اضطراباً في الأسواق المالية. و كان من شأنه أن يُسبب اضطراباً في الأسواق المالية. و كان من شأنه أن يُسبب اضطراباً في الأسواق المالية. أو كان من شأنه أن يُسبب اضطراباً في الأسواق المالية. أو كان من شأنه أن يُسبب اضطراباً في الأسواق المالية. أو كان من شأنه أن يُسبب اضطراباً في الأسواق المالية. أن أو حدار أو الموات المالية التفاون أو الموات المالية التي تزاول من قبل الأشخاص الخاضعين لهذا القانون أو اللوات أو الموات المالية التي تزاول من قبل الأشخاص الخاضعين لهذا القانون أو اللوات أي شخص من التوال لفترة محددة أو شخص من التوال لفترة محددة أو المهنة لفترة زمنية محددة اللاحة بالمخالفة، وما ترتب عليها من أثار أو وقف تداول ورقة مالية لفترة زمنية محددة أو أخرض جزاء مالي بلا بإجاوز (10,000) عشرة الإف ريال يومياً عن المخالفة المستمرة و وقف تداول ورقة مالية لفترة زمنية محددة المنافعة المنتوب المنافعة ألد نوض جزاء مالي بلاخلال بالمخالفة بالقبات الخاضعة لرقابة الهيئة. وللهيئة الزام المخالف برد الأموال أو وجوز للهيئة البلاخ المخالف بالغياقان أور لا تعلمات في الأسواق المالية و وتعلى ما أو بالمنافعة المنافعة والأسواق المالية المنافعة المنافعة والمنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة والأسوات وبالغرامة التون الإدلار القانون الإدلاء بها أو الإفصات وبالغرامة المنافعة المنافعة على معلومات غير مصديحة، بقصد التأثير على التعاملات في السوق المالية و كديات المنافعة المن	المادة (34) المادة (35) (خاصة الفقرة 12 منها)	
وبوجه خاص ما يلي المطلاع على أي سجلات أو وثانق أو ملفات أو أشرطة أو أجهزة حاسوب أو أي وسائل أخرى متثلي الميئية من الإصلاع على أي سجلات أو وثانق أو ملفات أو أشرطة أو أجهزة حاسوب أو أي وسائل أخرى لتخزيز المعلومات أو معاليتها المستخدات أو تقارير تطلبها.  3- تزويد الهيئة بنسخ من أي مستئدات أو تقارير تطلبها.  4- يجوز لأي شخص أن يتعامل مع السوق في أو راق مالية أو إجراء أي تصرف يتوقف عليه تحديد سعر أو قيمة أو راق مالية، منى كان ذلك التصرف مبنيا على معطرمات غير متوفرة المجهور، أو يعطي أو من المحتمل أن يُعطى عن على المحتمل أن يُعطى عن المحتمل أن يُعطى على ما المحتمل أن يُعطى على عام المحتمل أن يُعطى على عام المحتمل أن يُعطى المحتمل أن يُعطى على المحتمل أن يُعطى على المحتمل أن يُعطى الإمراق المالية. أو كان من شأنه أن يُعبب اضطراباً في الأسواق المالية. أو كان من شأنه أن يُعبب اضطراباً في الأسواق المالية. أو كان من شأنه أن يُعبب اضطراباً في الأسواق المالية اتخاذ كل أو بعض الإجراءات الآتية أليا المحتملة أن يُعبب الخداة، من إجراءات تصحيحية أو المؤتل من المدال المنافقة أنه أن أو من قبل الأشخاص الخاضعين لهذا القانون أو اللوث أو أو المؤلف عن الممال أو مزاولة المهنة لفترة رمنية محددة لا تجاوز سنة أشهر أو أو أولة المهلقة أنه وما ترتب عليها من أثار أو ألم المحالات ذات المحالة أن منافقة، وما ترتب عليها من أثار أو أو أولى من قبل المتفسر ورقة مالية لفترة زميلية محددة (10,000) عشرة الأن يومياً عن المخالفة المستمرة ويون المتفسر ورقة مالية لفترة زميلية محددة المنافق المنافقة المنتفسر ورقة مالية لفترة زميلية محداد أن المنافقة المنافقة المنافقة المنتفسر ورقة أللة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنتفسر ورقية أله أو باي عقوبة أشد ينص عليها ألك ميال ولا تزيد على العمامة المنافقة المنافقة ألم هذا القانون واللوات والشوال التأثير على الأسالة بناء على معلومات غير مصحيحة بقصد المثالين ريال، أو باحدى هاتين المغونين، عن الأسوق المالية أن عملومات أو أصدر تصريعة أو مناسا المنافق المالية أو الإنصات بنفيد أو إسبات المنافق المالية أو الإنصات المنافقة ورقيد أو إسباد الأوراق المالية، وتحقيق أرباح على حساب المتعاملين فيها أو المؤسات على المعاليات على المناسات على المناسات على المناسات على التعاملات في المنواق المالية المنافق المناسات على المعاملة في	المادة (34) المادة (35) (خاصة الفقرة 12 منها)	
المنافر المعلومات الوسطلاع على اي سجلات أو وثانق أو ملفات أو اشرطة أو أجهزة حاسوب أو أي وسائل أحرى التخزين المعلومات أو معالجتها أحرى التخزين المعلومات أو معالجتها أحرى التخزين المعلومات أو معالجتها 2- تنويد الهيئة بنسخ من أي مستئدات أو تقارير تطلبها.  3- تنزويد الهيئة بنسخ من أي مستئدات أو تقارير تطلبها.  4- يجوز لأي شخص أن يتعامل مع السوق في أو راق مالية أو إجراء أي تصرف بتوقف عليه تحديد سعر أو قبمة أو راق مالية معلومات غير مقورة الجمهور، أو يعطي أو من المحتمل أن يُعطى معرفات غير مقورة الجمهور، أو يعطي أو من المحتمل أن يُعطى فكرة خاطنة أو مداللة عن الأوراق العالية، أو كان من شأنه أن يُسبب اضطر اباً في الأسواق العالية.  5- المحدار توجيهات بما يجب اتخاذه من إجراءات تصحيحية أو المحدار أو المواق العالية اتخاذ كل الإندار أو المواق المواقد أن يعطى معرفات عربية على أعمال الخدمات المالية التي تزاول من قبل الأشخاص الخاضعين لهذا القانون أو اللوات أو أو المواقد أو أو المواقد أو المواقد أو كان من قبل الأشخاص الخاضعين لهذا القانون أو المواقد أي شخص من التداول لقترة محددة أو تجاوز سنة أشهر أو أو أله المهنة لقترة زمنية محددة لا تجاوز سنة أشهر أو أو أله المهنة لقترة زمنية محددة اللا أن المحافدة أو أمالي بلا لا يجاوز والمهارك أن أو المهنة أنهن وراقية أله المهنة القترة والمواقد ألها المهنة أله أو بأي عمل في الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة. وللهيئة الزام المخالفة المستمرة أو من خراء مالي بلا لا يجاوز (10,000) عشرة ملايين ريال وراقية المناسبة وبيض من مزاولة أي عمل في الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة. وللهيئة الزام المخالف برد الأموال أو وبتوبين المنسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة أنه ريال المناسبة المناسبة أنه المناسبة أنه أو بأي عقوبة ألفد ينص علها قلون أخر، يُعاقب بالحيس مذة لا تجاوز كلاث سنوات وبالغرامة التي لا تكل من عمله أو تعامله، تعامها أن علمها أن تعاملات في الأسواق المالية وكدة المناسبة المن	المادة (34) المادة (35) (خاصة الفقرة 12 منها)	



يحظر الجمع بين رئاسة المجلس وأي منصب تنفيذي بالشركة ولا يجوز للرئيس أن يكون عضواً في أي من لجان	الفصل الأول- المادة (1)	نظام حوكمة الشركات الصادر بقرار
المجلس المنصوص عليها في هذا النظام. وفيما عدا ممثلي الدولة في الشركات المدرجة أو الأشخاص الذين يملكون (10 %) على الأقل من أسهم رأس مال هذه الشركات، لا يجوز لعضو المجلس بشخصه أو بصفته أن يكون رئيسا	-الفقرة "رابعاً": البُنُود	مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق
للمجلس أو نائبا للرئيس في أكثر من شركتين يقع مركزيهما الرئيسي في الدولة، ولا أن يكون عضوا في مجلس إدارة	المتعلقة بحظر الجمع بين	المالية رقم (5) لسنة 2025
أكثر من ثلاث شركات تقع مراكزها الرئيسية في الدولة. وفي جميع الأحوال، لا يجوز لأحد سواء بصفته الشخصية أو بصفته ممثلاً لأحد الأشخاص المعنوبين أن يجمع بين العضوية في مجلسي إدارتي شركتين تمارسان نشاطأ	المناصب	
رو بــــــــــــــــــــــــــــــــــــ		
فيما عدا ممثلي الدولة في شركات المساهمة العامة أو الأشخاص الذين يملكون (10 %) على الأقل من أسهم رأس	المادة (98) حول حظر	قانون الشركات التجارية القطري رقم
مال هذه الشركات، لا يجوز لأحد بصفته الشخصية أو بصفته ممثلاً لأحد الأشخاص المعنوية أن يكون عضواً في مجلس إدارة أكثر من ثلاث شركات مساهمة تقع مراكز ها الرئيسية في الدولة، ولا أن يكون رئيساً لمجلس الإدارة أو	الجمع بين المناصب	(11) لسنة 2015 المعدل بالقانون
مجس إداره أخدر من تارك سرخات مساهمة لقع مراحرها الرئيسي في النوقة، ولا أن يحول رئيسا لمجس الإدارة أو نائباً للرئيس في أكثر من شركتين يقع المركز الرئيسي لكل منهما داخل الدولة. وفي جميع الأحوال، لا يجوز لأحد		رُقم (8) لسنة 2021
سواء بصفته الشخصية أو بصفته ممثِّلًا لأحد الأشخاص المعنوبين أن يكون عضواً مُنتدباً للإدارة في أكثر مِن شركة		( ) ( )
واحدة مركزها الرئيسي في الدولة، أو أن يجمع بين العضوية في مجلسي إدارتي شركتين تمارسان نشاطاً متجانساً. وتبطل عضوية من يخالف ذلك في مجالس إدارة الشركات التي تزيد على النصاب المقرر في هذه المادة وفقاً للتسلسل		
التاريخي للعضوية، وعليه أن يرد الى الشركة أو الشركات التي أبطلت عضويته فيها ما قبضه منها.		
يُشترط في عضو مجلس الإدارة ما يلي: 1- الا يقل عمره عن واحد وعشرين عاماً، وأن يكون متمتعاً بالأهلية الكاملة.	المادة (97)	
2- ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جناية، أو في جريمة مُخلّة بالشرف أو الأمانة، أو في جريمة من		
الجرائم المنصوص عليها في المادتين (334)، (335) من هذا القانون، أو أن يكون قد قضي بإفلاسه،		
ما لم يكن قد رد إليه اعتباره. 3- أن يكون مساهماً ومالكاً لعدد من أسهم الشركة يُحدّده النظام الأساسي ويتم إيداعها لدى جهة الإيداع أو		
في أحد البنوك المعتمدة، خلال ستين يوماً من تاريخ بدء العضوية، ويستمر إبداعها مع عدم قابليتها		
للتُداول أو الرهن أو الحجز إلى أن تنتهي مدة العضوية ويُصدَّق على ميزانية آخر سنة مالية قام فيها العضو بأعماله.		
وتخصّص الاسهم المشار اليها في الفقرة السابقة لضمان حقوق الشركة والمساهمين والداننين والغير عن المسؤولية التي تقع على أعضاء مجلس الإدارة، وإذا لم يقدم العضو الضمان على الوجه المذكور بطلت عضويته. ويجب أن		
يكون ثلث أعضاء مجلس إدارة شركة المساهمة العامة من المستقلين، وأن تكون أغلبية أعضائه غير متفرغين لإدارة		
الشركة أو يتقاضون أجراً فيها، ويجوز أن يتضمن النظام الأساسي للشركة تخصيص مقعد أو أكثر من مقاعد المجلس التمثيل الأقلية بالشركة، وآخر لتمثيل العاملين بها. ويُحدد نظام الحوكمة الذي تصدره الهيئة أو مصرف قطر المركزي،		
بحسب الأحوال، الحالات التي تتنافى مع الاستقلالية. ويُعفى الأعضاء المستقلون والأعضاء الممثلون للعاملين بالشركة		
من شرط المساهمة أو التملك لأسهم الشركة المنصوص عليه في البند (3) من هذه المادة. وإذا فقد عضو مجلس الإدارة أياً من هذه الشروط زالت عنه صفة العضوية من تاريخ فقدانه ذلك الشرط.		
مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر، يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنتين، وبالغرامة التي لا تزيد	المادة (334)	
على مليون ريال، او بإحدى هاتين العقوبتين:  1- كل من أثبت عمداً في نشرات إصدار الأسهم أو السندات أو الأوراق المالية الأخرى بيانات كاذبة أو مخالفة	, ,	
لأحكام هذا القانون، وكل من يوقع تلك النشرات مع علمه بما فيها من مخالفة		
<ul> <li>كل مؤسس ضمن عقد شركة ذات مسؤولية محدودة إقرارات كاذبة متعلقة بتوزيع حصص رأس المال بين الشركاء أو بالوفاء بكل قيمتها مع علمه بذلك.</li> </ul>		
<ul> <li>كل من قيم بطريق الغش أو التدليس أو الاحتيال حصصاً عينية بأكثر من قيمتها الحقيقية.</li> </ul>		
<ul> <li>كل مؤسس أو مدير وجه الدعوة إلى الجمهور للاكتتاب في أوراق مالية أياً كان نوعها لحساب شركة غير شركات المساهمة والتوصية بالأسهم، وكل من عرض هذه الأوراق للاكتتاب لحساب الشركة.</li> </ul>		
<ul> <li>كل من قرر أو وزع بسوء نية أرباحاً أو فوائد أو عوائد على خلاف أحكام هذا القانون أو النظام الأساسي</li> </ul>		
للشركة، وكل مراقب حسابات اقر على ذلك بسوء نية.  6- كل مراقب حسابات وكل من يعمل في مكتبه تعمد وضع تقرير كاذب عن نتيجة مراجعته، أو أخفى عمداً		
وقائع جوهرية أو أغفلها عمداً في التقرير الذي يقدم للجمعية العامة وفقاً لأحكام هذا القانون، أو ضارب بأسهم		
الشركة التي يدقق حساباتها أو أفشى أحد أسرارها. 7- كل عضو مجلس إدارة أو مدير أو مصفى اشترك في إعداد ميزانية أو مركز مالى أو بيانات صادرة عن		
الشركة غير مطابقة للواقع مع علمه بذلك وبقصد إخفاء حقيقة الوضع المالي للشركة، أو أغفل عمداً وقائع		
جو هرية بقصد إخفاء حقيقة الوضع المالي للشركة، أو استغل بسوء نية أموال الشركة أو أسهمها لتحقيق منافع شخصية له أو لغيره بطريق مباشر أو غير مباشر.		
8- كل مصفى تسبب عمداً في الإضرار بالشركة أو بالشركاء أو بالدائنين.		
<ul> <li>9- كل موظف عام أفشى سراً متعلقاً بإحدى الشركات التجارية اتصل به بحكم عمله، أو اثبت عمداً في تقاريره وقائع غير صحيحة، أو أغفل عمداً في هذه التقارير وقائع تؤثر في نتيجتها.</li> </ul>		
10- كل من زور في سجلات الشركة أو أثبت فيها عمداً وقائع غير صحيحة أو أعد أو عرض تقاريراً على الجمعية		
العامة تضمنت بيانات كاذبة أو غير صحيحة كان من شانها التأثير على قرارات الجمعية. 11- كل رئيس مجلس إدارة شركة أو عضو مجلس إدارة أو أحد موظفيها أفشى سراً من أسرار الشركة، أو حاول		
عمداً الإضرار بنشاطها أو كانت له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة مع أي جهة تقوم بعمليات يراد بها إحداث		
تأثير في أسعار الأوراق المالية التي أصدرتها الشركة. مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر، يعاقب بالغرامة التي لا تزيد على خمسماتة ألف ريال:	المادة (335)	
<ul> <li>كل من تصرف في حصص التأسيس أو الأسهم على خلاف القواعد المقررة في هذا القانون.</li> </ul>	(000)	
<ul> <li>كل من قبل تعيينه عضواً بمجلس إدارة شركة مساهمة أو عضواً منتدباً لإدارتها أو ظل متمتعاً بالعضوية أو</li> <li>قبل تعيينه مراقباً فيها على خلاف أحكام الحظر المقررة في القانون، وكل عضو منتدب للإدارة في شركة تقع</li> </ul>		
فيها مخالفة من هذه المخالفات إذا كان يعلم بها.		
3- كل عضو مجلس إدارة تخلف عن تقديم الأسهم التي تخصص لضمان عضويته على الوجه المقرر في النظام الأساسي للشركة في مدة ستين يوماً من تاريخ إبلاغه قرار التميين، أو تخلف عن تقديم الإقرارات الملتزم		
بتقديمها، أو أدلى ببيانات كاذبة، أو أغفل عمداً بياناً من البيانات التي يلتزم مجلس الإدارة بإعداد التقرير		
بشأنها، وكذلك كل عضو مجلس إدارة أثبت في تقارير الشركة بيانات غير صحيحة، أو أغفل عمداً بياناتها.  4- كل من منع عمداً موظفي الإدارة أو مراقب الحسابات أو عضو مجلس الرقابة أو المصفي من الاطلاع على		
دفاتر ومستندات الشركة التي يكون لهم حق الاطلاع عليها وفقاً لأحكام هذا القانون، وكل من امتنع عن تقديم		
المعلومات والمستندات و الإيضاحات التي يطلبونها في هذا الشأن. 5- كل من تسبب عمداً من أعضاء مجلس الإدارة في تعطيل دعوة الجمعية العامة أو انعقادها.		
6- كل عضو مجلس إدارة حصل على قرض أو ضمّان من الشركة بالمخالفة لأحكام هذا القانون، وكل من وافق		
على تقديم ذلك القرض أو الضمان.		
	I	



	<u>V DAIVK</u>	
يكون أعضاء مجلس الإدارة وكبار الموظفين مسؤولين بصفة شخصية عن الخسائر والأضرار التي تصيب المؤسسة	المادة (129)	قانون مصرف قطر المركزي بشأن
المالية أو تصيب الغير نتيجة تعمدهم الإضرار بها أو إهمالهم أو تقصيرهم أو إخفائهم معلومات ذات صلة بنشاط	(120)	
المؤسسة المالية أو تقديمهم معلومات خاطئة أو مضللة عنها سواء للمساهمين أو للمصرف، وتكون المؤسسة المالية		تنظيم المؤسسات المالية الصادر
		the state of the s
مسؤولة بالتضامن معهم عن تلك الخسائر والأضرار ويجوز للمصرف أن يقاضي نيابة عن مساهمي المؤسسة المالية		بالقانون رقم (13) لسنة 2012
كل من تسبب في تلك الخسائر والأضرار.		
على مجلس إدارة المؤسسة المالية وكبار الموظفين ومراقبي الحسابات إخطار المصرف فوراً عند حدوث أي أمر قد	المادة (130)	
سي مبس إداره المحلق وليار المولين ومراجع المسلم	(130) 8300	
يهدد أو يؤثر على سمعة المؤسسة المالية أو مركزها المالي أو عند حدوث أي مخالفة للقانون أو تعليمات المصرف.		
يحظر على رؤساء وأعضاء مجلس إدارة البنوك ومديريها ومستشاريها ومشرفيها ووكلائها ومراسليها وخبرائها	المادة (146)	
وسائر العاملين بها، إعطاء أو كشف أو الإفصاح عن أية معلومات أو بيانات أو وثائق أو مستندات عن عملائها أو	(1.0)	
حساباتهم أو ودائعهم أو أماناتهم أو موجوداتهم أو الخزائن الخاصة بهم أو ما يتعلق بهم من معاملات أو شؤون وذلك		
إلا في الحالات المرخص بها بمقتضى أحكام هذا القانون، ووفقاً للشروط و الضوابط التي يضعها المصرف. ويسري		
هذا المضر المشار اليه في الفقرة السابقة في مواجهة جميع الاشخاص والجهات، ويظل قائماً حتى بعد انتهاء العلاقة		
بين العميل والمصرف أو بين أي من الاشخاص المشار اليهم في الفقرة السابقة والمصرف لأي سبب من الأسباب.		
		A CONTRACTOR OF THE CONTRACTOR
يعني العضو الذي يستوفي الحد الأدنى للشروط المنصوص عليها في اللوائح ذات الصلة لمصرف قطر المركزي	المادة (1)	تعريف العضو المستقل وفقأ للنظام
و/أوُّ هيئة قطر للأسواق المالية كما يتم تعديلها من وقت لأخر. في حال وجوَّد أي تعارض بين أحكام اللوائح، سيتُم	( )	
تطبيق تعليمات مصرف قطر المركزي (يرجى مراجعة المادة (20) أعلاه من النَّظام الأساسي للاطلاع على شروط		الأساسى لبنك الريان
العضو المستقل في النظام الأساسي لبنك الريان)		
العضو المستقل: الشخص الطبيعي الذي يتمتع بالاستقلالية التامة عن البنك التي تؤهله لاتخاذ القرار المناسب بشكل	قائمة التعريفات	تعريف العضو المستقل والعضو
حيادي، وتتحقق هذه الاستقلالية من خلال توافر الشروط التالية كحد أدني:	المحريات ا	
		التنفيذي والعضو غير التنفيذي وفقأ
<ul> <li>الا يكون هو أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى يملكون بشكل مباشر أو غير مباشر أي من أسهم البنك</li> </ul>		
ومجموعته أو يكونوا من المساهمين الرئيسيين في أي من الشركات الزميلة للبنك		لتعميم مصرف قطر المركزي رقم 25
2- الْا يكون هو أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى عصواً في مجموعة أو رابطة من أشخاص طبيعيين أو		
		لسنة 2022
معنوبين يمارسون سيطرة على البنك ومجموعته		
<ul> <li>3- ألا يكون لديه هو أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى والشركات التي يمتلكونها أي علاقة تعاقدية أو مصلحة</li> </ul>		
مباشرة أو غير مباشرةً مع مجموعة البنك بما في ذلك حصولهم على تسهيلات ائتمانية أو تقاضيهم أي راتب		
. رو رو		
عِضويته فِي المجلس من مكافأت وبدلات)		
<ul> <li>4- ألا يعمل أو يساهم في مؤسسة تقدم للبنك ومجموعته خدمات استشارية أو مهنية مثل خدمات التدقيق الخارجي</li> </ul>		
والإسناد الخارجي وعيرها من الخدمات سواء بصفته الشخصية أو من خلال أحد أقاربه من الدرجة الأولى.		
وألا يكون له أو لأحد أقاربه من الدرجة الأولى أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والمشاريع		
والارتباطات التي يجريها البنك ومجموعته أو يكون طرفاً فيها		
<ul> <li>ألا تربطه صلة قرابة من الدرجة الاولى بأي من أعضاء المجلس الأخرين أو الإدارة التنفيذية للبنك</li> </ul>		
6- ألا يعمل أو سبق له العمل هو أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى لدى البنك ومجموعته خلال السنوات		
الخمس السابقة		
7- أِن يكون لديه مؤهل جامعي وخبرة ملائمة لا تقل عن خمس سنوات في المجالات المالية أو المتخصصة في		
أعمال البنوك		
8- ألا تتجاوز عضويته فترتين دوريتين للمجلس		
delication of the other bull to discrete the transfer of the contraction of the contracti		
عضو المجلس التنفيذي: عضو المجلس الذي يشارك في لجان المجلس التي ترتبط إعمالها بمهام تنفيذية في البنك		
على سبيل لمثال لا الحصر لجنة التسهيلات أو لجنة الاستثمار أو أعمال الخزينة أو أي لجان تنفيذية أخرى ويمكن		
للمجلس أن يسند له بعض المهام التنفيذية التي تجاوز صلاحيات الإدارة التنفيذية		
للمجلس أن يسند له بعض المهام التنفيذية التي تجاوز صلاحيات الإدارة التنفيذية		
للمجلس أن يسند له بعض المهام التنفيذية التي تجاوز صلاحيات الإدارة التنفيذية العضو غير التنفيذي: العضو الذي لا يكون عضواً في أية لجنة من لجان المجلس التي ترتبط أعمالها بمهام تنفيذية		
للمجلس أن يسند له بعض المهام التنفيذية التي تجاوز صلاحيات الإدارة التنفيذية العضو غير التنفيذي: العضو الذي لا يكون عضواً في أية لجنة من لجان المجلس التي ترتبط أعمالها بمهام تنفيذية في البنك كما هو موضح في تعريف عضو المجلس التنفيذي.	ar elisine	2 • 11 150 11 • 11 • 11
للمجلس أن يسند له بعض المهام التنفيذية التي تجاوز صلاحيات الإدارة التنفيذية العضو غير التنفيذي: العضو الذي لا يكون عضواً في أية لجنة من لجان المجلس التي ترتبط أعمالها بمهام تنفيذية	قائمة التعريفات	تعريف العضو المستقل والعضو غير
للمجلس أن يسند له بعض المهام التنفيذية التي تجاوز صلاحيات الإدارة التنفيذية العضو غير التنفيذية العضو غير التنفيذية العضو غير التنفيذية في البنك كما هو موضح في تعريف عضو المجلس التنفيذي. في البنك كما هو موضح في تعريف عضو المجلس التنفيذي. العضو غير التنفيذي: عضو مجلس الإدارة الذي لا يكون متفرغا لإدارة الشركة أو لا يتقاضى أجرا منها	قائمة التعريفات	
للمجلس أن يسند له بعض المهام التنفيذية التي تجاوز صلاحيات الإدارة التنفيذية العضو غير التنفيذية العضو غير التنفيذية العضو غير التنفيذية في البنك كما هو موضح في تعريف عضو المجلس التنفيذي. في البنك كما هو موضح في تعريف عضو المجلس التنفيذي. العضو غير التنفيذي: عضو مجلس الإدارة الذي لا يكون متفرغا لإدارة الشركة أو لا يتقاضى أجرا منها	قائمة التعريفات	التنفيذي وفقأ لنظام حوكمة الشركات
للمجلس أن يسند له بعض المهام التنفيذية التي تجاوز صلاحيات الإدارة التنفيذية العضو غير التنفيذي: العضو الذي لا يكون عضواً في أية لجنة من لجان المجلس التي ترتبط أعمالها بمهام تنفيذية في البنك كما هو موضح في تعريف عضو المجلس التنفيذي. العضو غير التنفيذي: عضو مجلس الإدارة الذي لا يكون متفرغا لإدارة الشركة أو لا يتقاضى أجرا منها العضو المستقل: الشحص الطبيعي الذي يتمتع بالاستقلالية التامة عن الشركة التي تؤهله لاتخاذ القرار المناسب بشكل	قائمة التعريفات	التنفيذي وفقأ لنظام حوكمة الشركات
للمجلس أن يسند له بعض المهام التنفيذية التي تجاوز صلاحيات الإدارة التنفيذية المجلس التي ترتبط أعمالها بمهام تنفيذية في البنك كما هو موضح في تعريف عضو المجلس التنفيذي. في البنك كما هو موضح في تعريف عضو المجلس التنفيذي. العضو غير التنفيذي: عضو مجلس الإدارة الذي لا يكون متفرغا لإدارة الشركة أو لا يتقاضى أجرا منها العضو المستقل: الشخص الطبيعي الذي يتمتع بالاستقلالية التامة عن الشركة التي تؤهله لاتخاذ القرار المناسب بشكل حيادي وتتحقق هذه الاستقلالية من خلال توافر الشروط التالية كحد أدنى:	قائمة التعريفات	التنفيذي وفقاً لنظام حوكمة الشركات المدرجة الصادر عن هيئة قطر
للمجلس أن يسند له بعض المهام التنفيذية التي تجاوز صلاحيات الإدارة التنفيذية العضو غير التنفيذي: العضو الذي لا يكون عضواً في أية لجنة من لجان المجلس التي ترتبط أعمالها بمهام تنفيذية في البنك كما هو موضح في تعريف عضو المجلس التنفيذي. العضو غير التنفيذي: عضو مجلس الإدارة الذي لا يكون متفرغا لإدارة الشركة أو لا يتقاضى أجرا منها العضو المستقل: الشخص الطبيعي الذي يتمتع بالاستقلالية التامة عن الشركة التي تؤهله لاتخاذ القرار المناسب بشكل حيادي وتتحقق هذه الاستقلالية من خلال توافر الشروط التالية كحد أدنى:  1. ألا يكون هو أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى يملكون بشكل مباشر أو غير مباشر أي من أسهم الشركة أو	قائمة التعريفات	التنفيذي وفقاً لنظام حوكمة الشركات المدرجة الصادر عن هيئة قطر
للمجلس أن يسند له بعض المهام التنفيذية التي تجاوز صلاحيات الإدارة التنفيذية العضو غير التنفيذية العضو الذي لا يكون عضواً في أية لجنة من لجان المجلس التي ترتبط أعمالها بمهام تنفيذية في البنك كما هو موضح في تعريف عضو المجلس التنفيذي.  العضو غير التنفيذي: عضو مجلس الإدارة الذي لا يكون متفرغا لإدارة الشركة أو لا يتقاضى أجرا منها العضو المستقل: الشخص الطبيعي الذي يتمتع بالاستقلالية التامة عن الشركة التي تو هله لاتخاذ القرار المناسب بشكل حيادي وتتحقق هذه الاستقلالية الثالثة كحد أدنى:  1. ألا يكون هو أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى يملكون بشكل مباشر أو غير مباشر أي من أسهم الشركة أو يكونوا من المساهمين الرئيسيين في أي من الشركات الزميلة للشركة	قائمة التعريفات	التنفيذي وفقاً لنظام حوكمة الشركات المدرجة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية بالقرار رقم (5)
للمجلس أن يسند له بعض المهام التنفيذية التي تجاوز صلاحيات الإدارة التنفيذية العضو غير التنفيذية العضو الذي لا يكون عضواً في أية لجنة من لجان المجلس التي ترتبط أعمالها بمهام تنفيذية في البنك كما هو موضح في تعريف عضو المجلس التنفيذي.  العضو غير التنفيذي: عضو مجلس الإدارة الذي لا يكون متفرغا لإدارة الشركة أو لا يتقاضى أجرا منها العضو المستقل: الشخص الطبيعي الذي يتمتع بالاستقلالية التامة عن الشركة التي تو هله لاتخاذ القرار المناسب بشكل حيادي وتتحقق هذه الاستقلالية الثالثة كحد أدنى:  1. ألا يكون هو أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى يملكون بشكل مباشر أو غير مباشر أي من أسهم الشركة أو يكونوا من المساهمين الرئيسيين في أي من الشركات الزميلة للشركة	قائمة التعريفات	التنفيذي وفقاً لنظام حوكمة الشركات المدرجة الصادر عن هيئة قطر
المجلس أن يسند له بعض المهام التنفيذية التي تجاوز صلاحيات الإدارة التنفيذية المحلس التي ترتبط أعمالها بمهام تنفيذية ولي أية لجنة من لجان المجلس التي ترتبط أعمالها بمهام تنفيذية في البنك كما هو موضح في تعريف عضو المجلس التنفيذي.  العضو فير التنفيذي: عضو مجلس الإدارة الذي لا يكون منفرغا لإدارة الشركة أو لا يتقاضى أجرا منها العضو المستقل: الشخص الطبيعي الذي يتمتع بالاستقلالية التامة عن الشركة التي توهله لاتخاذ القرار المناسب بشكل حيادي وتتحقق هذه الاستقلالية الثالثة كحد ادنى:  1. ألا يكون هو أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى يملكون بشكل مباشر أو غير مباشر أي من أسهم الشركة أو يكونوا من المساهمين الرئيسيين في أي من الشركات الزميلة للشركة و رابطة من أشخاص طبيعيين أو معنويين	قائمة التعريفات	التنفيذي وفقاً لنظام حوكمة الشركات المدرجة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية بالقرار رقم (5)
المجلس أن يسند له بعض المهام التنفيذية التي تجاوز صلاحيات الإدارة التنفيذية المجلس التي ترتبط أعمالها بمهام تنفيذية ولي أية لجنة من لجان المجلس التي ترتبط أعمالها بمهام تنفيذية في البنك كما هو موضح في تعريف عضو المجلس التنفيذي.  العضو غير التنفيذي: عضو مجلس الإدارة الذي لا يكون متفرعا لإدارة الشركة أو لا يتفاضى أجرا منها العضو المستقل: الشخص الطبيعي الذي يتمتع بالاستقلالية التامة عن الشركة التي تؤهله لاتخاذ القرار المناسب بشكل العدادي وتتحقق هذه الاستقلالية من خلال توافر الشروط التالية كحد أدني:  1. ألا يكون هو أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى يملكون بشكل مباشر أو غير مباشر أي من أسهم الشركة أو يكونوا من المساهمين الرئيسيين في أي من الشركات الزميلة للشركة ورابطة من أشخاص طبيعيين أو معنويين يمارسون سيطرة على الشركة	قائمة التعريفات	التنفيذي وفقاً لنظام حوكمة الشركات المدرجة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية بالقرار رقم (5)
المجلس أن يسند له بعض المهام التنفيذية التي تجاوز صلاحيات الإدارة التنفيذية المجلس التي ترتبط أعمالها بمهام تنفيذية العضو غير التنفيذي: العضو المجلس التنفيذية.  في البنك كما هو موضح في تعريف عضو المجلس التنفيذي.  العضو غير التنفيذي: عضو مجلس الإدارة الذي لا يكون متفرغا لإدارة الشركة أو لا يتفاضى أجرا منها العضو المستقل: الشخص الطبيعي الذي يتمتع بالاستقلالية التامة عن الشركة التي تؤهله لاتخاذ القرار المناسب بشكل حدادي وتتحقق هذه الاستقلالية من خلال توافر الشروط التالية كحد أدني:  حيادي وتتحقق هذه الاستقلالية من خلال توافر الشروط التالية كحد أدني:  1. ألا يكون هو أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى عضواً في مجموعة أو رابطة من أشخاص طبيعيين أو معنويين يمارسون سيطرة على الشركة .  2. ألا يكون هو أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى عضواً في مجموعة أو رابطة من أشخاص طبيعيين أو معنويين يمارسون سيطرة على الشركة .	قائمة التعريفات	التنفيذي وفقاً لنظام حوكمة الشركات المدرجة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية بالقرار رقم (5)
المجلس أن يسند له بعض المهام التنفيذية التي تجاوز صلاحيات الإدارة التنفيذية المجلس التي ترتبط أعمالها بمهام تنفيذية ولي أية لجنة من لجان المجلس التي ترتبط أعمالها بمهام تنفيذية في البنك كما هو موضح في تعريف عضو المجلس التنفيذي.  العضو غير التنفيذي: عضو مجلس الإدارة الذي لا يكون متفرعا لإدارة الشركة أو لا يتفاضى أجرا منها العضو المستقل: الشخص الطبيعي الذي يتمتع بالاستقلالية التامة عن الشركة التي تؤهله لاتخاذ القرار المناسب بشكل العدادي وتتحقق هذه الاستقلالية من خلال توافر الشروط التالية كحد أدني:  1. ألا يكون هو أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى يملكون بشكل مباشر أو غير مباشر أي من أسهم الشركة أو يكونوا من المساهمين الرئيسيين في أي من الشركات الزميلة للشركة ورابطة من أشخاص طبيعيين أو معنويين يمارسون سيطرة على الشركة	قائمة التعريفات	التنفيذي وفقاً لنظام حوكمة الشركات المدرجة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية بالقرار رقم (5)
المجلس أن يسند له بعض المهام التنفيذية التي تجاوز صلاحيات الإدارة التنفيذية المجلس التي ترتبط أعمالها بمهام تنفيذية العضو غير التنفيذي: العضو المحسنقل: العضو عير التنفيذي: عضو المجلس التنفيذي.  قي البنك كما هو موضح في تعريف عضو المجلس التنفيذي.  العضو غير التنفيذي: عضو مجلس الإدارة الذي لا يكون متفر غا لإدارة الشركة أو لا يتقاضى أجرا منها العضو المستقل: الشخص الطبيعي الذي يتمتع بالاستقلالية التامة عن الشركة التي تؤهله لاتخاذ القرار المناسب بشكل حيادي وتتحقق هذه الاستقلالية من خلال توافر الشروط التالية كحد أدني:  1. ألا يكون هو أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى عضواً في مجموعة أو رابطة من أشخاص طبيعيين أو معنويين يمارسون سيطرة على الشركة ويمارسون سيطرة على الشركة ويمارسون سيطرة على الشركة ويمارسون سيطرة على الشركة ويمارسون سيطرة على الشركة على الشركة ويمارسون سيطرة على الشركة على الشركة ومارسون سيطرة على الشركة على قدرته على قدرته على علائمة تعاقدية أو مصلحة وميزة مادية من الشركة قد تؤثر على قدرته على مباشرة أو غير مباشرة أو غير مباشرة مع الشركة بما في ذلك تقاضيهم أي راتب أو ميزة مادية من الشركة قد تؤثر على قدرته على مباشرة أو غير مباشرة أو غير مباشرة أو غير مباشرة مع الشركة بدا في ذلك تقاضيهم أي راتب أو ميزة مادية من الشركة قد تؤثر على قدرته على مباشرة أو غير مباشرة أو غير مباشرة أو كور الميلة التي يملكونها أي عدد الشركة قد تؤثر على قدرته على مباشرة أو غير مباشرة أو كوركة به الميلة المتعاشرة أو غير مباشرة أو غير مباشرة أو كورة مالتحق الشركة بعد أو الميلة المتعاشرة أو غير مباشرة أو غير مباشرة أو غير مباشرة أو خير مباشرة أو خير مباشرة أو أو أي من أقاربه من المتحربة الأولى والشركة بعالى المين المتحربة الأولى والشركة أو أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى والشركة بعربة مادية من الشركة بعالى المتحربة الأولى والشركة بعالى المتحربة الأولى والشركة المتحربة أو أولى المتحربة الأولى والشركة المتحربة المتحربة المتحربة المتحربة الأولى والشركة المتحربة الأولى والشركة المتحربة المتحربة المتحربة المتحربة المتحربة المتحربة المتحربة الشركة المتحربة الم	قائمة التعريفات	التنفيذي وفقاً لنظام حوكمة الشركات المدرجة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية بالقرار رقم (5)
المجلس أن يسند له بعض المهام التنفيذية التي تجاوز صلاحيات الإدارة التنفيذية المجلس التي ترتبط أعمالها بمهام تنفيذية العضو غير التنفيذي: العضو المجلس التنفيذية.  قي البناك كما هو موضح في تعريف عضو المجلس التنفيذي.  العضو غير التنفيذي: عضو مجلس الإدارة الذي لا يكون متفرغا لإدارة الشركة أو لا يتقاضى أجرا منها العضو المستقل: الشخص الطبيعي الذي يتمتع بالاستقلالية التامة عن الشركة التي تؤهله لاتخاذ القرار المناسب بشكل حيادي وتتحقق هذه الاستقلالية من خلال توافر الشروط التالية كحد ادني:  1. ألا يكون هو أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى يملكون بشكل مباشر أو غير مباشر أي من أسهم الشركة أو يكونوا من المساهمين الرئيسيين في أي من الشركات الزميلة للشركة و رابطة من أشخاص طبيعيين أو معنويين و يمارسون سيطرة على الشركة و معنويين أو معنويين أو معنويين الدركة الأولى عضواً في مجموعة أو رابطة من أشخاص طبيعيين أو مصلحة و ألا يكون لديه هو أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى والشركات التي يملكونها أي علاقة تعاقدية أو مصلحة مباشرة أو غير مباشرة مع الشركة بما في ذلك تقاضيهم أي راتب أو ميزة مادية من الشركة قد تؤثر على قدرته على التذاذ القرار باستقلالية (باستثناء ما يتلقاه مقابل عضويته في المجلس من مكافات وبدلات)	قائمة التعريفات	التنفيذي وفقاً لنظام حوكمة الشركات المدرجة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية بالقرار رقم (5)
المجلس أن يسند له بعض المهام التنفيذية التي تجاوز صلاحيات الإدارة التنفيذية المجلس أن يسند له بعض المهام التنفيذية التي تجاوز صلاحيات الإدارة التنفيذية في البنك كما هو موضح في تعريف عضو المجلس التنفيذي.  العضو غير التنفيذي: عضو مجلس الإدارة الذي لا يكون متفرغا لإدارة الشركة أو لا يتقاضى أجرا منها العضو المستقل: الشخص الطبيعي الذي يتمتع بالاستقلالية التامة عن الشركة التي تؤهله لاتخاذ القرار المناسب بشكل حيادي وتتحقق هذه الاستقلالية من خلال توافر الشروط التالية كحد أدني.  1. ألا يكون هو أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى يملكون بشكل مباشر أو غير مباشر أي من أسهم الشركة أو يكونوا من المساهمين الرئيسيين في أي من الشركات الزميلة للشركة و رابطة من أشخاص طبيعيين أو معنويين يمارسون سيطرة على الشركة بمن الدرجة الأولى عضواً في مجموعة أو رابطة من أشخاص طبيعيين أو معنويين يمارسون سيطرة على الشركة بما في ذلك تقاضيهم أي راتب أو ميزة مادية من الشركة قد تؤثر على قدرته على مباشرة أو غير مباشرة مع الشركة بما في ذلك تقاضيهم أي راتب أو ميزة مادية من الشركة قد تؤثر على قدرته على اتخاذ القرار باستقلالية (باستثناء ما يتلقاه مقابل عضويته في المجلس من مكافأت وبدلات)	قائمة التعريفات	التنفيذي وفقاً لنظام حوكمة الشركات المدرجة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية بالقرار رقم (5)
المجلس أن يسند له بعض المهام التنفيذية التي تجاوز صلاحيات الإدارة التنفيذية التي ترتبط أعمالها بمهام تنفيذية العضو غير التنفيذي: العضو المحسن الذي لا يكون عضواً في أية لجنة من لجان المجلس التي ترتبط أعمالها بمهام تنفيذية في البنك كما هو موضح في تعريف عضو المجلس التنفيذي.  العضو غير التنفيذي: عضو مجلس الإدارة الذي لا يكون متفرغا لإدارة الشركة أو لا يتقاضى أجرا منها العضو المستقل: الشخص الطبيعي الذي يتمتع بالاستقلالية التامة عن الشركة التي تؤهله لاتخاذ القرار المناسب بشكل حيادي وتتحقق هذه الاستقلالية من خلال توافر الشروط التالية كحد أدني.  1. ألا يكون هو أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى يملكون بشكل مباشر أو غير مباشر أي من أسهم الشركة أو يكونوا من المساهمين الرئيسيين في أي من الشركات الزميلة للشركة و رابطة من أشخاص طبيعيين أو معنويين يمارسون سيطرة على الشركة بمن الدرجة الأولى عضواً في مجموعة أو رابطة من أشخاص طبيعيين أو معنويين يمارسون سيطرة على الشركة بما في ذلك تقاضيهم أي راتب أو ميزة مادية من الشركة قد تؤثر على قدرته على مباشرة أو غير مباشرة مع الشركة بما في ذلك تقاضيهم أي راتب أو ميزة مادية من الشركة قد تؤثر على قدرته على اتخاذ القرار باستقلالية (باستثناء ما يتلقاه مقابل عضويته في المجلس من مكافأت وبدلات) التذويق الخارجي و الإسناد الخارجي و غيرها من الخدمات التذفيق الخارجي و الإسناد الخارجي وغيرها من الدرجة الأولى. والا يكون له أو الحروم من عزها من الخدمات التدويق الميكون له أو الخارجي و غيرها من الخدمات التدويق المناد الخررجي و غيرها من الدرجة الأولى. والا يكون له أو	قائمة التعريفات	التنفيذي وفقاً لنظام حوكمة الشركات المدرجة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية بالقرار رقم (5)
المجلس أن يسند له بعض المهام التنفيذية التي تجاوز صلاحيات الإدارة التنفيذية المجلس أن يسند له بعض المهام التنفيذية التي تجاوز صلاحيات الإدارة التنفيذية في البنك كما هو موضح في تعريف عضو المجلس التنفيذي.  العضو غير التنفيذي: عضو مجلس الإدارة الذي لا يكون متفرغا لإدارة الشركة أو لا يتقاضى أجرا منها العضو المستقل: الشخص الطبيعي الذي يتمتع بالاستقلالية التامة عن الشركة التي تؤهله لاتخاذ القرار المناسب بشكل حيادي وتتحقق هذه الاستقلالية من خلال توافر الشروط التالية كحد أدني.  1. ألا يكون هو أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى يملكون بشكل مباشر أو غير مباشر أي من أسهم الشركة أو يكونوا من المساهمين الرئيسيين في أي من الشركات الزميلة للشركة و رابطة من أشخاص طبيعيين أو معنويين يمارسون سيطرة على الشركة بمن الدرجة الأولى عضواً في مجموعة أو رابطة من أشخاص طبيعيين أو معنويين يمارسون سيطرة على الشركة بما في ذلك تقاضيهم أي راتب أو ميزة مادية من الشركة قد تؤثر على قدرته على مباشرة أو غير مباشرة مع الشركة بما في ذلك تقاضيهم أي راتب أو ميزة مادية من الشركة قد تؤثر على قدرته على اتخاذ القرار باستقلالية (باستثناء ما يتلقاه مقابل عضويته في المجلس من مكافأت وبدلات)	قائمة التعريفات	التنفيذي وفقاً لنظام حوكمة الشركات المدرجة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية بالقرار رقم (5)
المجلس أن يسند له بعض المهام التنفيذية التي تجاوز صلاحيات الإدارة التنفيذية المجلس أن يسند له بعض المهام التنفيذية التي تجاوز صلاحيات الإدارة التنفيذية في البنك كما هو موضح في تعريف عضو المجلس التنفيذي.  في البنك كما هو موضح في تعريف عضو المجلس التنفيذي.  المعضو غير التنفيذي: عضو مجلس الإدارة الذي لا يكون منفر غا لإدارة الشركة أو لا يتقاضى أجرا منها المعضو المستقل: الشخص الطبيعي الذي يتمتع بالاستقلالية التامة عن الشركة التي تؤهله لاتخاذ القرار المناسب بشكل حيادي وتتحقق هذه الاستقلالية من خلال توافر الشروط التالية كحد ادني.  1. ألا يكون هو أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى يملكون بشكل مباشر أو غير مباشر أي من أسهم الشركة أو يكونوا من المساهمين الرئيسيين في أي من الشركات الزميلة المشركة و رابطة من أشخاص طبيعيين أو معنويين يملونون على الشركة على الشركة المواسون سيطرة على الشركة المواسون سيطرة على الشركة بما في ذلك تقاضيهم أي راتب أو ميزة مادية من الشركة قد تؤثر على قدرته على مباشرة أو غير مباشرة مع الشركة بما في ذلك تقاضيهم أي راتب أو ميزة مادية من الشركة قد تؤثر على قدرته على مباشرة أو يساد المعمل في موسسة تقم الشركة خدمات استشارية أو مهنية مثل خدمات التدقيق الخارجي و الإسناد الخارجي وغيرها من الدرجة الأولى أو غير مباشرة في العقود والمشاريع والارتباطات التي يكون له أو لاحد أقاربه من الدرجة الأولى أو غير مباشرة من الدرجة الأولى أو كون له أو لاحد أقاربه من الدرجة الأولى أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة من الدرجة الأولى أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة من العقود والمشاريع والارتباطات التي تجريها الإحداق التنوية المؤلى المدركة المدينه الدويها المؤلى المواست الدولة المؤلى المولون المؤلى ا	قائمة التعريفات	التنفيذي وفقاً لنظام حوكمة الشركات المدرجة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية بالقرار رقم (5)
المجلس أن يسند له بعض المهام التنفيذية التي تجاوز صلاحيات الإدارة التنفيذية المجلس التي ترتبط أعمالها بمهام تنفيذية في البنك كما هو موضح في تعريف عضو المجلس التنفيذي.  في البنك كما هو موضح في تعريف عضو المجلس التنفيذي.  العضو غير التنفيذي: عضو مجلس الإدارة الذي لا يكون متفرغا لإدارة الشركة أو لا يتقاضى أجرا منها العضو المستقل: الشخص الطبيعي الذي يتمتع بالاستقلالية التامة عن الشركة التي تؤهله لاتخاذ القرار المناسب بشكل حيادي وتتحقق هذه الاستقلالية من خلال توافر الشروط التالية كحد ادنى:  1. ألا يكون هو أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى يملكون بشكل مباشر أو غير مباشر أي من أسهم الشركة أو يكونو امن المساهمين الرئيسيين في أي من الشركات الزميلة للشركة و رابطة من أشخاص طبيعيين أو معنويين يمارسون سيطرة على الشركة بما ألا يكون هو أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى والشركات التي يملكونها أي علاقة تعاقدية أو مصلحة يمارسون مباشرة أو غير مباشرة مع الشركة بما في ذلك تقاضيهم أي راتب أو ميزة مادية من الشركة قد تؤثر على قدرته على مباشرة أو غير مباشرة مع الشركة بما في ذلك تقاضيهم أي راتب أو ميزة مادية من الشركة قد تؤثر على قدرته على مباشرة أو غير مباشرة مع الشركة بما في ذلك تقاضيهم أي راتب أو ميزة مادية من الشركة قد تؤثر على قدرته على الخارجي وغير ها من الخداجي ومؤسسة تقدم الشركة الشخصية أو من خلال أحد أقاربه من الدرجة الأولى. والا يكون له أو لأحد أقاربه من الدرجة الأولى أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والمشاريع والارتباطات التي تجريها الشركة، أو يكون طرفاً فيها	قائمة التعريفات	التنفيذي وفقاً لنظام حوكمة الشركات المدرجة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية بالقرار رقم (5)
المجلس أن يسند له بعض المهام التنفيذية التي تجاوز صلاحيات الإدارة التنفيذية المجلس أن يسند له بعض المهام التنفيذية التي تجاوز صلاحيات الإدارة التنفيذية في البنك كما هو موضح في تعريف عضو المجلس التنفيذي.  في البنك كما هو موضح في تعريف عضو المجلس التنفيذي.  العضو فير التنفيذي: عضو مجلس الإدارة الذي لا يكون متفرغا لإدارة الشركة أو لا يتقاضى أجرا منها العضو المستقل: الشخص الطبيعي الذي يتمتع بالاستقلالية التامة عن الشركة التي تؤهله لاتخاذ القرار المناسب بشكل العضو واتحقق هذه الاستقلالية من خلال توافر الشروط التالية كحد أدني:  1. ألا يكون هو أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى بملكون بشكل مباشر أو غير مباشر أي من أسهم الشركة أو يكونو امن المساهمين الرئيسيين في أي من الشركات الزميلة للشركة والمبلكون هو أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى عضواً في مجموعة أو رابطة من أشخاص طبيعيين أو معلويين يمارسون سيطرة على الشركة ومصلحة على الشركة المواركة القرار باستقلالية (باستثناء ما يتلقاه مقابل عضويته في المجلس من مكافأت وبدلات) مباشرة مع الشركة بما في ذلك تقاضيهم أي راتب أو ميزة مادية من الشركة قد تؤثر على قدرته على مباشرة أو غير مباشرة مع الشركة بما في ذلك تقاضيهم أي راتب أو ميزة مادية من الشركة قد تؤثر على قدرته على الخرجي وغيرها من الدرجة الأولى والشخصية أو من خلال أحد أقاربه من الدرجة الأولى. وألا يكون له أو الأحد أقاربه من الدرجة الأولى أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والمشاريع والارتباطات التي تجريها الشركة، أو يكون طرفا فيها الشركة، أو يكون طرفا فيها الشركة، أو يكون طرفا فيها المجلس أو الإدارة التنفيذية العليا للشركة المؤلون طرفا فيها الشركة من الدرجة الأولى بأي من أعضاء المجلس أو الإدارة التنفيذية العليا الشركة	قائمة التعريفات	التنفيذي وفقاً لنظام حوكمة الشركات المدرجة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية بالقرار رقم (5)
المجلس أن يسند له بعض المهام التنفيذية التي تجاوز صلاحيات الإدارة التنفيذية التي ترتبط أعمالها بمهام تنفيذية في البنك كما هو موضح في تعريف عضو المجلس التنفيذي.  في البنك كما هو موضح في تعريف عضو المجلس التنفيذي.  العضو المستقل: الشخص الطبيعي الذي يتمتع بالاستقلالية التامة عن الشركة التي تؤهله لاتخاذ القرار المناسب بشكل العضو المستقل: الشخص الطبيعي الذي يتمتع بالاستقلالية التامة عن الشركة التي تؤهله لاتخاذ القرار المناسب بشكل حيادي وتتحقق هذه الاستقلالية التالية كحد أدني.  و الاستقلالية من خلال توافر الشروط التالية كحد أدني.  و الا يكون هو أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى بملكون بشكل مباشر أو غير مباشر أي من أسهم الشركة أو يكونوا من المساهمين الرنيسيين في أي من الشركات الزميلة للشركة و رابطة من أشخاص طبيعيين أو معنوبيين يمارسون سيطرة على الشركة و معنوبيين أو معنوبيين أو معنوبيين أو معنوبيين أو مياشرة أو غير مباشرة مع الشركة بما في ذلك تقاضيهم أي راتب أو ميزة مادية من الشركة قد تؤثر على قدرته على مباشرة أو غير مباشرة من الشركة قد تؤثر على قدرته على المجلس من مكافأت وبدلات)  الخارجي وغيرها من الخدمات سواء بصفته الشخصية أو من خلال أحد أقاربه من الدرجة الأولى. وألا يكون له أو الشركة أو يكون طرفا فيها الشركة، أو يكون طرفا فيها الشركة، أو يكون طرفا فيها الشركة، أو يكون طرفا فيها المعلس أو البعمل أو البتوالية الماليا للشركة أو المهال السنوات الخمس السابقة الحال أسونة له العمل هو أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى لدى الشركة خلال السنوات الخمس السابقة أو أنه أن المعلس السابقة الأولى الدى الدسانة الخمس السابقة خلال أحد خلال السنوات الخمس السابقة أولية من الدرمة الأولى المنوات الخمس السابقة أولية من الدرمة الأولى المنوات الخمس السابقة أولية من الدرمة المعلى السركة خلال أحد خلال السنوات الخمس السابقة أولى المنوات الخمس السابقة أولية من أقليه السابقة المؤلى السركة خلال السنوات الخمس السابقة أولية من أقلية من أقليه من أعضاء الدرجة الأولى لدى الشركة خلال السنوات الخمس السابقة أولية من أقلية المؤلى المناس السابقة أولية من أقلية من أقلية من أقلية من أعضاء الدرجة الأولى المناس السابقة أولية من أقلية المؤلى المناسفات الخروبة الأولى المناسفات الشركة المؤلى المناسفات المؤلى المناسفات المناسفات المؤلى المناسفات المؤلية المؤلى المناسف	قائمة التعريفات	التنفيذي وفقاً لنظام حوكمة الشركات المدرجة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية بالقرار رقم (5)
المجلس أن يسند له بعض المهام التنفيذية التي تجاوز صلاحيات الإدارة التنفيذية التي ترتبط أعمالها بمهام تنفيذية في البنك كما هو موضح في تعريف عضو المجلس التنفيذي.  في البنك كما هو موضح في تعريف عضو المجلس التنفيذي.  العضو المستقل: الشخص الطبيعي الذي يتمتع بالاستقلالية التامة عن الشركة التي تؤهله لاتخاذ القرار المناسب بشكل العضو المستقل: الشخص الطبيعي الذي يتمتع بالاستقلالية التامة عن الشركة التي تؤهله لاتخاذ القرار المناسب بشكل حيادي وتتحقق هذه الاستقلالية التالية كحد أدني.  و الاستقلالية من خلال توافر الشروط التالية كحد أدني.  و الا يكون هو أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى بملكون بشكل مباشر أو غير مباشر أي من أسهم الشركة أو يكونوا من المساهمين الرنيسيين في أي من الشركات الزميلة للشركة و رابطة من أشخاص طبيعيين أو معنوبيين يمارسون سيطرة على الشركة و معنوبيين أو معنوبيين أو معنوبيين أو معنوبيين أو مياشرة أو غير مباشرة مع الشركة بما في ذلك تقاضيهم أي راتب أو ميزة مادية من الشركة قد تؤثر على قدرته على مباشرة أو غير مباشرة من الشركة قد تؤثر على قدرته على المجلس من مكافأت وبدلات)  الخارجي وغيرها من الخدمات سواء بصفته الشخصية أو من خلال أحد أقاربه من الدرجة الأولى. وألا يكون له أو الشركة أو يكون طرفا فيها الشركة، أو يكون طرفا فيها الشركة، أو يكون طرفا فيها الشركة، أو يكون طرفا فيها المعلس أو البعمل أو البتوالية الماليا للشركة أو المهال السنوات الخمس السابقة الحال أسونة له العمل هو أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى لدى الشركة خلال السنوات الخمس السابقة أو أنه أن المعلس السابقة الأولى الدى الدسانة الخمس السابقة خلال أحد خلال السنوات الخمس السابقة أولية من الدرمة الأولى المنوات الخمس السابقة أولية من الدرمة الأولى المنوات الخمس السابقة أولية من الدرمة المعلى السركة خلال أحد خلال السنوات الخمس السابقة أولى المنوات الخمس السابقة أولية من أقليه السابقة المؤلى السركة خلال السنوات الخمس السابقة أولية من أقلية من أقليه من أعضاء الدرجة الأولى لدى الشركة خلال السنوات الخمس السابقة أولية من أقلية المؤلى المناس السابقة أولية من أقلية من أقلية من أقلية من أعضاء الدرجة الأولى المناس السابقة أولية من أقلية المؤلى المناسفات الخروبة الأولى المناسفات الشركة المؤلى المناسفات المؤلى المناسفات المناسفات المؤلى المناسفات المؤلية المؤلى المناسف	قائمة التعريفات	التنفيذي وفقاً لنظام حوكمة الشركات المدرجة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية بالقرار رقم (5)
المجلس أن يسند له بعض المهام التنفيذية التي تجاوز صلاحيات الإدارة التنفيذية المجلس أن يسند له بعض المهام التنفيذية التي تجاوز صلاحيات الإدارة التنفيذية في البنك كما هو موضح في تعريف عضو المجلس التنفيذي.  في البنك كما هو موضح في تعريف عضو المجلس التنفيذي.  العضو غير التنفيذي: عضو مجلس الإدارة الذي لا يكون متفرغا لإدارة الشركة أو لا يتقاضى أجرا منها العضو المستقل: الشخص الطبيعي الذي يتمتع بالاستقلالية التامة عن الشركة التي تؤهله لاتخاذ القرار المناسب بشكل حادي وتتحقق هذه الاستقلالية من خلال توافر الشروط التالية كحد أدني.  1. ألا يكون هو أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى بملكون بشكل مباشر أو غير مباشر أي من أسهم الشركة أو يكونو امن المساهمين الرئيسيين في أي من الشركات الزميلة للشركة و رابطة من أشخاص طبيعيين أو معنوبين يمارسون سيطرة على الشركة و مصلحة يمارسون سيطرة على الشركة أو يمان أقاربه من الدرجة الأولى والشركات التي يملكونها أي علاقة تعاقدية أو مصلحة بمباشرة أو غير مباشرة مع الشركة بما في ذلك تقاضيهم أي راتب أو ميزة مادية من الشركة قد تؤثر على قدرته على مباشرة أو غير مباشرة مع الشركة بما في ذلك تقاضيهم أي راتب أو ميزة مالية من الشركة قد تؤثر على قدرته على التخارجي وغيرها من الخدمات سواء بصفته الشخصية أو من خلال أحد أقاربه من الدرجة الأولى. وألا يكون له أو المركة أو يكون طرفا فيها الشركة، أو يكون طرفا فيها أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والمشاريع والارتباطات التي تجريها الشركة، أو يكون طرفا فيها أو سبق له العمل هو أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى لدى الشركة خلال السنوات الخمس السابقة أو الإعمل أو سبق له العمل هو أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى لدى الشركة خلال السنوات الخمس السابقة أو الكون لديه مؤهل جامعي وخبرة ملائمة لا تقل عن خمس سنوات في المجلات المالية أو المتخصصة في أو المتخصصة في	قائمة التعريفات	التنفيذي وفقاً لنظام حوكمة الشركات المدرجة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية بالقرار رقم (5)
المجلس أن يسند له بعض المهام التنفيذية التي تجاوز صلاحيات الإدارة التنفيذية التي ترتبط أعمالها بمهام تنفيذية العضو غير التنفيذي: العضو غير التنفيذي: العضو المجلس التنفيذي. في البنك كما هو موضح في تعريف عضو المجلس التنفيذي. في البنك كما هو موضح في تعريف عضو المجلس التنفيذي. العضو غير التنفيذي: عضو مجلس الإدارة الذي لا يكون متفرعا لإدارة الشركة أو لا يتقاضى أجرا منها العضو المستقل: الشخص الطبيعي الذي يتمتع بالاستقلالية التامة عن الشركة التي تؤهله لاتخذ القرار المناسب بشكل حيادي وتتحقق هذه الاستقلالية من خلال توافر الشروط التالية كحد أدني: 1. ألا يكون هو أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى يملكون بشكل مباشر أو غير مباشر أي من أسهم الشركة أو يكونوا من المساهمين الرئيسيين في أي من الشركات الزميلة الشركة والبلغيون هو أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى عضواً في مجموعة أو رابطة من الشركة على الشركة يمالوسون سيطرة على الشركة على الشركة الأولى عضواً في مجموعة أو رابطة من الشركة قد توثر على قدرته على مباشرة أو غير مباشرة مع الشركة بما في ذلك تقاضيهم أي راتب أو ميزة مادية من الشركة قد توثر على قدرته على الخارجي و غيرها مؤسسة تقدم للشركة خدمات استشارية أو مهنية مثل خدمات التدقيق الخارجي و الإسناد الخرجة الأولى. والأسند أحد أقاربه من الدرجة الأولى. والإسناد أكد أقاربه من الدرجة الأولى. والأستفيم أو من خلال أحد أقاربه من الدرجة الأولى. وألا يكون له أو المشركة ويكون طرفاً فيها الشركة أو يكون لديه مؤهل جامعي وخبرة ملائمة لا تقل عن خمس سنوات في المجلات المالية أو المتخصصة في أعمال الشركات	قائمة التعريفات	التنفيذي وفقاً لنظام حوكمة الشركات المدرجة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية بالقرار رقم (5)
المجلس أن يسند له بعض المهام التنفيذية التي تجاوز صلاحيات الإدارة التنفيذية التي ترتبط أعمالها بمهام تنفيذية العضو غير التنفيذي: العضو الذي لا يكون عضواً في أية لجنة من لجان المجلس التي ترتبط أعمالها بمهام تنفيذية في البنك كما هو موضح في تعريف عضو المجلس التنفيذي.  العضو غير التنفيذي: عضو مجلس الإدارة الذي لا يكون منفرغا لإدارة الشركة أو لا يتقاضى أجرا منها العضو المستقل: الشخص الطبيعي الذي يتمتع بالاستقلالية التامة عن الشركة التي تؤهله لاتخاذ القرار المناسب بشكل حيادي وتتحقق هذه الاستقلالية من خلال توافر الشروط التالية كحد أدني:  1. ألا يكون هو أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى يملكون بشكل مباشر أو غير مباشر أي من أسهم الشركة أو يكونوا من المساهمين الرئيسيين في أي من الشركات الزميلة للشركة الورائدية من الشركة تعاقدية أو مصلحة يمارسون سيطرة على الشركة على الشركة الأولى عضواً في مجموعة أو رابطة من الشركة تعاقدية أو مصلحة يمارسون سيطرة على الشركة من القاربه من الدرجة الأولى والشركات التي يملكونها أي علاقة تعاقدية أو مصلحة التخاذ القرار باستقلالية (باستثناء ما يتلقاه مقابل عضويته في المجلس من مكافأت وبدلات) الخارجي وغيرها من الخدرمة الأولى. والإسناد الخارجي وغيرها من الخدرمة الأولى أي مصلحة خدمات استشارية أو مهنية مثل خدمات التذفيق الخارجي والإسناد الخرجة الأولى. والأركة من الدرجة الأولى. والأركة من الدرجة الأولى. والارتباطات التي تجريها الشركة، أو يكون طرفا فيها المحل هو أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى دى الشركة خلال السنوات الخمس السابقة المجلس أو سيق له العمل هو أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى لدى الشركة خلال السنوات الخمس السابقة أو أي يكون لديه مؤ هل جامعي وخبرة ملائمة لا تقل عن خمس سنوات في المجالات المالية أو المتخصصة في	قائمة التعريفات	الننفيذي وفقاً لنظام حوكمة الشركات المدرجة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية بالقرار رقم (5)
المجلس أن يسند له بعض المهام التنفيذية التي تجاوز صلاحيات الإدارة التنفيذية المجلس أن يسند له بعض المهام التنفيذية المجلس التنفيذية عضر المجلس التنفيذية في البنك كما هو موضح في تعريف عضر المجلس التنفيذي.  قي البنك كما هو موضح في تعريف عضر المجلس التنفيذي.  العضو غير التنفيذي: عضو مجلس الإدارة الذي لا يكون متفرعا لإدارة الشركة أو لا يتقاضى أجرا منها العضو المستقل: الشخص الطبيعي الذي يتمتع بالاستقلالية التامة عن الشركة التي تؤهله لاتخاذ القرار المناسب بشكل العضو المستقل المستقلاتية الشركة التي كونو امن المساهمين الدرجة الأولى يملكون بشكل مباشر أو غير مباشر أي من أسهم الشركة أو يكونو هو أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى عضواً في مجموعة أو رابطة من أشخاص طبيعيين أو معنويين يمارسون سيطرة على الشركة ومعنويين أو معنويين أو معنويين أو معنويين أو معنويين أو معنويين أو معنويين المراسون سيطرة على الشركة به الدرجة الأولى والشركات التي يملكونها أي علاقة تعاقدية أو مصلحة وأد أي من أقاربه من الدرجة الأولى والشركات التي يملكونها أي علاقة تعاقدية أو مصلحة التنظرة أو غير مباشرة مع الشركة بما لشركة خدمات استشارية أو مهنية مثل خدمات التنفيق الخارجي والإسناد الخارجي وغيرها من الخدمات سعفة الشخصية أو من خلال أحد أقاربه من الدرجة الأولى. وألا يكون له أو للأحر وعزيرها من الخدمات التنفيق الخارجي وغيرها من الدرجة الأولى أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العود والمشاريع والارتباطات التي تجريها الشركة، أو يكون لدية قرابة من الدرجة الأولى أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العود والمشاريع والارتباطات التي تجريها الشركة والمي المجلس أو سيق له العمل هو أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى لدى الشركة خلال السنوات الخمس السابقة أعمال الشركات المالية أو المتخصصة في أعمال الشركات	قائمة التعريفات	التنفيذي وفقاً لنظام حوكمة الشركات المدرجة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية بالقرار رقم (5)
المجلس أن يسند له بعض المهام التنفيذية التي تجاوز صلاحيات الإدارة التنفيذية التي ترتبط أعمالها بمهام تنفيذية العضو غير التنفيذي: العضو غير التنفيذي: العضو المجلس التنفيذي. في البنك كما هو موضح في تعريف عضو المجلس التنفيذي. في البنك كما هو موضح في تعريف عضو المجلس التنفيذي. العضو غير التنفيذي: عضو مجلس الإدارة الذي لا يكون متفرعا لإدارة الشركة أو لا يتقاضى أجرا منها العضو المستقل: الشخص الطبيعي الذي يتمتع بالاستقلالية التامة عن الشركة التي تؤهله لاتخذ القرار المناسب بشكل حيادي وتتحقق هذه الاستقلالية من خلال توافر الشروط التالية كحد أدني: 1. ألا يكون هو أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى يملكون بشكل مباشر أو غير مباشر أي من أسهم الشركة أو يكونوا من المساهمين الرئيسيين في أي من الشركات الزميلة الشركة والبلغيون هو أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى عضواً في مجموعة أو رابطة من الشركة على الشركة يمالوسون سيطرة على الشركة على الشركة الأولى عضواً في مجموعة أو رابطة من الشركة قد توثر على قدرته على مباشرة أو غير مباشرة مع الشركة بما في ذلك تقاضيهم أي راتب أو ميزة مادية من الشركة قد توثر على قدرته على الخارجي و غيرها مؤسسة تقدم للشركة خدمات استشارية أو مهنية مثل خدمات التدقيق الخارجي و الإسناد الخرجة الأولى. والأسند أحد أقاربه من الدرجة الأولى. والإسناد أكد أقاربه من الدرجة الأولى. والأستفيم أو من خلال أحد أقاربه من الدرجة الأولى. وألا يكون له أو المشركة ويكون طرفاً فيها الشركة أو يكون لديه مؤهل جامعي وخبرة ملائمة لا تقل عن خمس سنوات في المجلات المالية أو المتخصصة في أعمال الشركات	قائمة التعريفات	التنفيذي وفقاً لنظام حوكمة الشركات المدرجة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية بالقرار رقم (5)